التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2024 - 2025

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2025–2024

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2024–2025

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2026م – 1447هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-069-3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2025-2024

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

د. أديب زيادة

أ. د. سامي العريان

أ. معين الطاهر

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

د. رائد محمد حلّس

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. سامح محمد سنجر

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عاطف إسحق الجولاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

الفصل الثامن

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

شكَّلت معركة طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 ركناً مركزيّاً في التفاعلات الإقليميّة والدوليّة خلال سنتَي 2024 و2025، وغطّت تداعيات هذا الحدث الاستراتيجي أبعاد المشهد الدولي من زاوية القوى المركزية الدوليّة ممثّلة في الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي إلى جانب المنظمات الدوليّة الحكوميّة (خصوصاً الأمم المتحدة وفروعها القانونية كمحكمة العدل الدولية، أو المنظمات الإنسانية كمجلس حقوق الإنسان Human Rights Council (HRC)، أو منظمة الصحة العالمية، أو منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أو هيئاتها السياسية كمجلس الأمن أو الجمعية العامة وغيرها)، بالإضافة إلى توصيات المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب منظمات إقليمية في مختلف الأقاليم الجيوسياسية، أو منظمات دوليّة غير حكوميّة تغطي النشاطات الإنسانية (كمنظمة العفو الدولية)، أو الإعلاميّة المعنية خصوصاً بالصحفيين أو غيرها. كما أنّ طوفان الأقصى ترك أثراً عميقاً على توجّهات الرأي العام الدولي، ممّا زعزع بشكل واضح مكانة "إسرائيل" الدوليّة من ناحية، وكشف صورتها "المفتعلة" من ناحية أخرى، على نحوٍ دَفَعَ لتغيّرات عميقة في توجّهات الرأي العام الدولي تجاه آخر نماذج الاستعمار الاستيطاني في العالم المعاصر.

ذلك يعني أنّ تداعيات طوفان الأقصى ستبقى شاخصة في المستقبل القريب والمتوسط والبعيد، غير أنّ بعضاً من هذه التداعيات سيبقى تأثيره أعمق من تداعيات أخرى، كما أنّ طبيعة هذه التداعيات ستتكيّف مع الوقائع التي يشهدها المجتمع الدولي، وهو ما يعني أنّ رصد تفاعلات المجتمع الدولي البعيدة والقريبة عن الشرق الأوسط لا يجوز تجاوزها، لأنّها تكريس لنموذج شبكة العنكبوت Cobweb السائد حالياً في نظريات العلاقات الدولية.

أولاً: الأمم المتحدة وفروعها

بدأ انشغال الأمم المتحدة بطوفان الأقصى وتداعياته بعد أيام من اشتعال المواجهة بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال، وكان أول قرارات الأمم المتحدة ما صدر عن الجمعية العامة في 2023/10/27 (أي بعد نحو ثلاثة أسابيع من بدء الطوفان)، والذي تمت الدعوة فيه إلى هدنة إنسانية تقود إلى وقف القتال، وقد صوّت لصالح القرار 120 دولة، وعارضته 14 دولة، بينما امتنعت 45 دولة عن التصويت.[1]

وتوالت مواكبة الأمم المتحدة لتطورات الحرب في غزة خلال سنتي 2024 و2025، وتمثّلت هذه النشاطات الأممية في الآتي:

1. الجمعية العامة:

اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر 2024 قراراً يؤكّد على عدد من الموضوعات الاستراتيجية؛ أهمها دعم مشروع حلّ الدولتين، واعتبار المستوطنات الإسرائيلية في كلّ من أراضي الضفة الغربية والجولان غير شرعيّة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإدخال المساعدات الإنسانيّة للقطاع. وقد ساند القرار 157 دولة، مقابل اعتراض 8 دول، بينها الولايات المتحدة و"إسرائيل".[2]

وفي 2025/6/12 اعتمدت الجمعية العامة قراراً يُطالب "إسرائيل" بإنهاء حصار غزة فوراً، وفتح جميع المعابر الحدودية، وضمان وصول المساعدات إلى السكان المدنيين الفلسطينيين. وقد وافق على القرار أغلبية 149 صوتاً مؤيداً، و12 صوتاً معارضاً، وامتناع 19 عن التصويت.[3]

وكانت الجمعية العامة قد اتّخذت سلسلة من القرارات والبيانات خلال دورات استثنائية خُصّصت لمناقشة الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة (يُطلق عليها في القرارات الدولية الأراضي الفلسطينية المحتلة)، وهي:[4]

أ. أيّدت في 2024/5/10 وبأغلبية ساحقة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وحثّت مجلس الأمن على دعم مساعيها.

ب. اعتمدت في 2024/9/18 بأغلبية ساحقة نصّاً تاريخيّاً يُطالب "إسرائيل" بإنهاء وجودها غير القانوني وسياساتها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام واحد من تاريخ اعتماد القرار.

ج. استأنفت في 2024/12/4 دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة، وأكّد مندوبو عدد كبير من الدول على الحاجة المُلحّة لإنهاء المعاناة في غزة، واتخاذ تدابير لاحتواء معاناة السكان المدنيين.

د. في 2024/12/11 وافقت الجمعية العامة على قرار يُطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، وأن تسمح "إسرائيل" لوكالة الأونروا بتنفيذ عمليات الإغاثة دون قيود في قطاع غزة والضفة الغربية. كما طالبت بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، وجدّدت مطالبتها بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن.

شكّل إعلان نيويورك الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأييد حلّ الدولتين في 2025/9/12، والذي جاء إثر مبادرة فرنسيّة سعوديّة، مؤشّراً إضافياً على تزايد العزلة

الإسرائيلية؛ فقد أيّد القرار 142 دولة، وعارضه 10 دول هي: الولايات المتحدة، و"إسرائيل"، والأرجنتين، وهنغاريا، وباراغواي، ومايكرونيزيا، ونورو، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغا، بينما امتنعت 12 دولة عن التصويت.[5]

2. مجلس الأمن الدولي:

خلال الفترة بين آذار/ مارس وحزيران/ يونيو 2024، اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارَيْن؛ كان الأول في 2024/3/25، حيث طالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، بما يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما طالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وقد اعتُمد القرار بأغلبية 14 صوتاً وامتناع صوت واحد (الولايات المتحدة). أمّا القرار الثاني فصدر في 2024/6/10، حيث رحَّب المجلس بمقترح وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جو بايدن في 2024/5/31، وقد اعتُمد القرار بأغلبية 14 صوتاً وامتناع صوت واحد (روسيا).[6]

وكان المجلس قد اتّخذ قراراً في 2023/12/22 يدعو فيه الأمين العام لتعيين منسق أول للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في قطاع غزة، ويُكلّف هذا المنسق بإنشاء آلية أممية لتسريع وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وقد اعتُمد القرار بأغلبية 13 صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت (روسيا والولايات المتحدة).[7]

وفي 2025/6/4، تقدَّمت ممثلة دولة سلوفينيا نيابةً عن الأعضاء العشرة غير الدائمين في المجلس، بطلب لوقف إطلاق النار، والإفراج عن جميع الرهائن، ورفع جميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، إلا أنّ الولايات المتحدة استخدمت حقّ الفيتو على الرغم من موافقة 14 دولة على القرار ودون أيّ امتناع عن التصويت. وبرّر الوفد الأمريكي موقف بلاده بأنّه "يُهدّد أمن حليفنا الوثيق وهو إسرائيل".[8]

وفي 2025/9/18 صوّت 14 عضواً من أعضاء مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار يطالب بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في قطاع غزة، والإفراج عن الرهائن، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية دون عائق، إلى جانب تسهيل عمل الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتوزيع المساعدات، لكنّ الولايات المتحدة استخدمت حقّ الفيتو لتعطيل القرار بالرغم من إجماع بقية الأعضاء على تأييده.[9]

وما يؤكّد إصرار الولايات المتحدة على الخروج على الإرادة الدولية ممثّلةً في مجلس الأمن، هو الاعتراضات الأمريكية على اقتراحات تتعلّق بآلية المساعدات لقطاع غزة؛ فقد قدّمت "إسرائيل" والولايات المتحدة خطّةً لآلية محدّدة لتنظيم إيصال المساعدات وأطلقت عليها اسم "مؤسسة غزة الإنسانية Gaza Humanitarian Foundation"، متجاوزة هيكلية التوزيع التي تديرها

الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني. وقد بدأت المؤسسة الأمريكية بتسليم المساعدات في مواقع توزيع محدّدة، يشرف عليها متعاقدون أمريكيون والجيش الإسرائيلي، ورفضت الأمم المتحدة وشركاؤها المشاركة في هذه الآلية لأنها لا تلتزم بالمبادئ الإنسانية، ولا تؤّمن قنوات إيصال المساعدات الحالية أو سهولة الوصول إليها. وبرهن الواقع الميداني صحّة اعتراضات الأمم المتحدة، إذ ما إن بدأ عمل الآلية (الأمريكية الإسرائيلية) في 2025/5/27، حتى تصاعدت أعداد الحوادث الأمنية بالقرب من مواقع المؤسّسة المذكورة، وتوالى سقوط الضحايا يومياً وبأعداد كبيرة من المدنيين الذين يتجمّعون لاستلام المساعدات من هذه المؤسسة، وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة لإصدار بيانات إدانة ومطالبة بإجراء تحقيقات فورية في الهجمات على القادمين لتلقّي المساعدات من المؤسّسة المذكورة.

وتبع ذلك مبادرات منفصلة تقدّمت بها ثلاث دول من أعضاء مجلس الأمن، هي الجزائر وفرنسا وسلوفينيا، وبعد مشاورات غير رسميّة، اتّفقت هذه الدول في النهاية على أن تُقدّم الجزائر وسلوفينيا، إلى جانب غويانا، مشروع قرار واحد يطالب بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، والإفراج الفوري والكريم وغير المشروط عن جميع الرهائن المحتجزين لدى حماس وجماعات أخرى، والرّفع الفوري وغير المشروط لجميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة وتوزيعها بشكل آمن ودون عوائق على نطاق واسع. لكن الولايات المتحدة أبدت تحفّظات على المسودة، وقدّمت عدّة مقترحات عدّتها شروطاً أساسيّة من ضمنها إدانة حماس، وهو ما ساندته كلّ من فرنسا وبريطانيا، وانتهى الأمر باستخدام الولايات المتحدة لحقّ النقض (الفيتو) ضدّ المشروع، ليكون هذا خامس فيتو تستخدمه الولايات المتحدة خلال معركة طوفان الأقصى.[10]

وفي 2025/11/17، واستناداً إلى مشروع ترامب لوقف القتال في غزة (الذي سنتناوله لاحقاً)، وافق مجلس الأمن على المشروع بأغلبية 13 عضواً وامتناع روسيا والصين عن التصويت، ونصّ المشروع على:[11]

إنّ مجلس الأمن، إذ يرحّب بالخطة الشاملة لإنهاء الصراع في غزة المؤرّخة في 2025/9/29، يقرّر:

أ. دعوة جميع الأطراف إلى تنفيذ الخطّة الشاملة بالكامل، بما في ذلك الحفاظ على وقف إطلاق النار.

ب. يُرحِّب بإنشاء "مجلس السلام" كإدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية، تُحدّد الإطار وتُنسّق التمويل اللازم لإعادة تطوير القطاع وفقاً للخطّة الشاملة، وبما يتوافق مع المبادئ

القانونية الدولية ذات الصلة، إلى أن تُكمّل السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي على نحوٍ مُرضٍ، كما هو مُبينّ في مختلف المقترحات، بما في ذلك خطّة الرئيس ترامب لـ"السلام" لسنة 2020، والمقترح السعودي الفرنسي، وتتمكّن من استعادة السيطرة على غزة بشكل آمن وفعّال. وبعد تنفيذ برنامج السلطة الفلسطينية الإصلاحي بأمانة، وإحراز تقدّم في إعادة تطوير القطاع، قد تتهيّأ الظروف أخيراً لمسار موثوق نحو تقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة.

ج. يؤكّد على أهمية الاستئناف الكامل للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بالتعاون مع "مجلس السلام"، بما يتوافق مع المبادئ القانونيّة الدوليّة ذات الصلة، ومن خلال المنظّمات المتعاونة، بما في ذلك الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر Red Cross، والهلال الأحمر Red Crescent، وضمان استخدام هذه المساعدات للأغراض السلميّة فقط، وعدم تحويلها من قبل الجماعات المسلّحة.

د. إنشاء إدارة حكم انتقالية، بما في ذلك الإشراف على لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير سياسية من فلسطينيين أكفّاء من القطاع ودعمها، كما تدعمها جامعة الدول العربية، وتكون مسؤولة عن العمليات اليومية للخدمة المدنية والإدارة في غزة، وإعادة إعمار القطاع وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وتنسيق ودعم وتقديم الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية في غزة، وأيّ تدابير لتسهيل حركة الأشخاص داخل غزة وخارجها، بما يتوافق مع الخطّة الشاملة.

هـ. يدعو البنك الدولي والمؤسّسات المالية الأخرى إلى تسهيل وتوفير الموارد المالية لدعم إعادة إعمار القطاع وتنميته، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق استئماني مخصّص لهذا الغرض، وتديره الجهات المانحة.

و. إنشاء قوّة استقرار دوليّة مؤقّتة في القطاع، للانتشار تحت قيادة موحّدة مقبولة، وتتشكّل القوّة من قوّات تُسهم بها الدول المشاركة، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جمهورية مصر العربية و"دولة إسرائيل"، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولايتها بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وستعمل قوّة الاستقرار الدولية مع "إسرائيل" ومصر، دون المساس باتفاقياتهما القائمة، إلى جانب قوّة الشرطة الفلسطينية المُدرّبة والمُدقّقة حديثاً، للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية، واستقرار البيئة الأمنية في القطاع من خلال ضمان عملية نزع السلاح من قطاع غزة، بما في ذلك تدمير ومنع إعادة بناء البنية التحتية العسكرية و"الإرهابية" والهجومية.

3. مؤتمر الأمم المتحدة 28-2025/7/30:

بدعوة من فرنسا والسعودية، عُقِد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة يدعو إلى:[12]

أ. من الجانب الإسرائيلي: تشمل المطالب الدولية من "إسرائيل" في الاقتراح الفرنسي – السعودي وقف إطلاق نار كامل في القطاع، وانسحاب الجيش الإسرائيلي، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين مقابل الرهائن الإسرائيليين لدى المقاومة، والالتزام بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافياً ومستقلة وقابلة للحياة، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية والالتزام بوقف البناء في المستقبل، والامتناع عن الإجراءات الأحادية الجانب (مثل الضّم) التي تقوّض حلّ الدولتين، وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ على الوضع الراهن، والالتزام بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتعاون الكامل مع هيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك دعم آليات التفتيش والإنفاذ، والمساعدة في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار الاقتصادي في قطاع غزة والضفة الغربية.

ب. من الجانب الفلسطيني: عليه الاعتراف بـ"إسرائيل" والالتزام بحلّ الدولتين، وإقامة سيطرة كاملة للسلطة الفلسطينية على جميع الأراضي الفلسطينية في إطار حكم موحّد، وعلى أساس "دولة واحدة [في غزة والضفة الغربية]، وحكومة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد"، وإنهاء جميع أعمال العنف والتحريض ضدّ "إسرائيل"، ومنع "الإرهاب والتطرف" بكلّ أشكاله، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية لبناء دولة مستقرة وفعّالة، وإجراء انتخابات شفافة وديموقراطية، ودعم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وإشراك جميع شرائح المجتمع الفلسطيني في العمليات السياسية والاقتصادية.

ج. هناك إجراءات انتقالية قبل تنفيذ الحلّ النهائي دعا إليها المؤتمر مثل: القضاء على أيّ سيناريو لبقاء حماس في السلطة في القطاع، ونشر قوّة عربية/ دولية لضمان استقرار الوضع الأمني في القطاع، ونزع سلاح المليشيات وإدماج عناصرها بشكل منظّم في الأطر المدنية والمؤسّسات الشرعيّة، مع إعادة تأهيل قوات أمن غير تابعة لحماس من ناحية، والإشراف من ناحية ثانية على خطّة شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة بدعم دولي، مع تقديم مساعدات إنسانية فورية لسكانه.

4. وكالات الأمم المتحدة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة:

طبقاً لبيان أممي، تعمل 13 وكالة دولية متخصّصة تابعة للأمم المتحدة في قطاع غزة، وقد قُتل من العاملين في هذه الوكالات خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى مطلع أيار/

مايو 2025 ما مجموعه 295 موظفاً. وقد صوَّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2024، بموافقة أغلبيّة 137 مقابل اعتراض 12 (من بينها الولايات المتحدة)، للطلب من محكمة العدل الدولية النظر في مدى التزام دولة الاحتلال بتوفير الشروط الأمنية لعمل هذه الوكالات في المناطق الخاضعة للاحتلال وحماية المدنيين.[13]

ونظراً للقسوة المفرطة في ظروف الحياة في مجتمع قطاع غزة، أصدرت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بياناً مشتركاً في 2025/7/12 عرضت فيه الأوضاع المختلفة، وخصوصاً النقص الحاد في الوقود، بما يؤثّر على كلّ مرافق الحياة.

وشكّل هذا البيان الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UN Development Programme (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UN Population Fund (UNFPA)، واليونيسف UNICEF، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UN Office for Project Services (UNOPS)، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي World Food Programme (WFP)، ومنظمة الصحة العالمية، تحذيراً من أنّ هذا النقص (في الوقود) يُعدّ سبباً في العجز عن توفير ظروف الحياة، ويهدّد أيضاً بوقف هذه الوكالات عن القيام بالمهام الإنسانية الموكلة إليها من قِبل المجتمع الدولي.[14]

وتتّسق هذه المواقف مع دعوة المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين فرانشيسكا ألبانيزي في 2024/4/10، الاتحاد الأوروبي إلى تعليق علاقاته مع "إسرائيل" لمنع جرائم الإبادة الجماعية في القطاع، كما دعمت المبادرة التي قدّمتها إيرلندا وإسبانيا لمراجعة اتفاقية الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل"، حيث قالت إنّه في ظلّ الوضع الحالي، ليس لدى "إسرائيل" "أيّ حافز على الإطلاق لتغيير سلوكها".[15] كما أصدرت ألبانيزي سلسلة من الرسائل تحثّ فيها الدول الأخرى على الضغط على "إسرائيل"، بما في ذلك فرض العقوبات، لإنهاء قصفها المميت لقطاع غزة، وكانت من أشدّ المؤيدين لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحقّ مسؤولين إسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وأصدرت تقريراً سمّت فيه العديد من الشركات الأمريكية الكبرى من بين الجهات التي تُساعد ما وصفته بالاحتلال الإسرائيلي وحربه على قطاع غزة.[16]

ويكشف تقرير لوكالة الأونروا معاناة الوكالة الدوليّة التابعة للأمم المتحدة من الصعوبات التي تواجهها في تقديم خدماتها للمجتمع الفلسطيني، ومن أبرز هذه الصعوبات، طبقاً لتقرير الوكالة:[17]

أ. منع جميع موظّفي وكالة الأونروا الدوليين من دخول قطاع غزة، وذلك تنفيذاً لقرارَيْن من الكنيست الإسرائيلي في 2024/10/28، يهدفان إلى حظر عمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنع أيّ اتصال بين الأونروا والمسؤولين الإسرائيليين.

ب. في كانون الثاني/ يناير 2026، كان هناك 117 مرفقاً تابعاً للأونروا داخل المنطقة العسكرية الإسرائيلية والمناطق التي يخضع الوصول إليها إلى تنسيق/ موافقة "إسرائيل".

ج. منذ آذار/ مارس 2025 وحتى 2026/1/7، دأبت السلطات الإسرائيلية على منع الأونروا من إدخال الموظفين والمساعدات الإنسانية بشكل مباشر إلى قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، تمتلك الأونروا إمدادات جاهزة خارج غزة، تشمل كميات كافية من الطرود الغذائية والطحين ومستلزمات الإيواء لمئات الآلاف من الأشخاص. وتجدر الإشارة إلى أنّه قبل ذلك، كانت الأجهزة الإسرائيلية تعطّل عمليات تقديم المساعدات؛ فعلى سبيل المثال، من بين 84 عملية خلال الفترة 1-2025/7/8، جرى تعطيل 53 عملية، أيّ ما نسبته 63% من مجموع نشاطات الوكالة.

د. تعرّضت 955 منشأة تابعة لوكالة الأونروا لهجمات أو إجراءات إسرائيلية أثّرت على مبانيها أو موظّفيها، منذ 2023/10/7 وحتى 2025/12/30.

هـ. منذ 2023/10/7 وحتى 2026/1/5، سجّلت الأونروا مقتل 382 زميلاً وزميلةً منذ بدء الحرب (309 من موظّفي الأونروا، بالإضافة إلى 73 شخصاً كانوا يدعمون أنشطة الأونروا).

5. محكمة العدل الدولية:

تعدّ محكمة العدل الدولية الذراع القضائي للأمم المتحدة، وهو ما عملت حكومة جنوب إفريقيا (ثمّ تبعها دول أخرى) على استثماره لرفع دعوى ضدّ "إسرائيل" بارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، كما نظرت المحكمة في شكاوى الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة بشأن القيود المفروضة من السلطات الإسرائيلية على عملها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أصدرت المحكمة رأياً استشارياً بخصوص كلّ من هذه الدعاوى على النحو التالي:

أ. دعوى جنوب إفريقيا المقدّمة للمحكمة في 2023/12/29،[18] حيث تمثّلت الدعوى ضدّ "إسرائيل" باتهامها بارتكاب أعمال غير إنسانية تقع في خانة "الإبادة الجماعية". وقد قبلت المحكمة الدعوى على أساس أنّ "بعض الأفعال وحالات التقصير التي زعمت جنوب إفريقيا أنّ إسرائيل ارتكبتها في غزة يمكن أن تندرج ضمن أحكام الاتفاقية". وهو ما يتضمن أنّ واقعة ارتكاب أفعال الإبادة لها أسس كافية أخذت بها المحكمة، وهو أمر سيبقى، من وجهة نظر

المحكمة، مرافقاً لـ"إسرائيل"، لأنّ المحكمة تخلُص طبقاً لمنطوق ديباجة قرارها في 2024/1/26 إلى أنّ "جنوب إفريقيا لديها الحق في أن تُعرض عليها النزاع مع إسرائيل بشأن الانتهاكات المزعومة للالتزامات بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية".

وترى المحكمة أنّ الحقائق والظروف المذكورة كافية للاستنتاج بأنّ بعض الحقوق التي تطالب بها جنوب إفريقيا على الأقل والتي تسعى إلى حمايتها، هي حقوق معقولة، لأنّ هذا هو الحال فيما يتعلّق بحقّ الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعيّة والأفعال المحظورة ذات الصلة المحدّدة في المادة الثالثة، وحقّ جنوب إفريقيا في مطالبة "إسرائيل" بالامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

وقد طالب قرار المحكمة بما يلي:

1. "يجب على إسرائيل، وفقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع ارتكاب أيّ من الأفعال المتضمّنة في نطاق المادة الثانية من هذه الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص":

   أ. القتل لأفراد المجتمع.

   ب. التسبّب في ضرر جسدي أو عقلي خطير.

   ج. فرض ظروف معيشيّة متعمّدة على السكان في غزة من أجل تنفيذ أعمال التدمير المادي كلياً أو جزئياً.

   د. فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات.

2. تدعو المحكمة في قراراتها إلى أن "تلتزم إسرائيل باتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية ومعاقبته فيما يتعلّق بأعضاء المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة".

3. تطالب المحكمة "إسرائيل" بضرورة اتخاذ "إجراءات فورية وفعّالة لتوفير الخدمات الأساسيّة والمساعدات الإنسانيّة اللازمة بشكل عاجل لمعالجة الظروف المعيشيّة غير المواتية التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة".

4. تدعو المحكمة "إسرائيل" إلى اتّخاذ "إجراءات فعّالة لمنع تدمير وضمان الحفاظ على الأدلّة المتعلّقة بالادّعاءات المتعلّقة بالأفعال التي تدخل في نطاقها المادة الثانية والمادة الثالثة من اتفاقية منع الجريمة والمعاقبة عليها [والتي مورست] ضدّ أعضاء المجموعة الفلسطينية في قطاع غزة".

5. طالبت المحكمة "إسرائيل" بتقديم تقرير إلى المحكمة بشأن جميع التدابير المُتّخذة، على أن يتضمّن دلائل على أنّ "إسرائيل" نفّذت التزاماتها بهذا الخصوص، وحدّدت المحكمة مدّة تنفيذ ذلك خلال شهر واحد من تاريخ إصدار المحكمة قرارها.

6. أبدت المحكمة "قلقاً بالغاً إزاء مصير الرهائن الذين اختُطِفوا خلال الهجوم على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، واحتجزتهم منذ ذلك الحين حماس وغيرها من الجماعات المسلّحة، ودعت إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط".

ب. كما أصدرت محكمة العدل الدولية في 2024/5/24 سلسلة من التدابير الطارئة المتعلّقة بغزة، بما في ذلك أمر "إسرائيل" بوقف عمليّتها العسكريّة المثيرة للجدل في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة فوراً، واصفةً الوضع الإنساني هناك بأنّه "كارثي".[19]

ج. نظرت المحكمة في طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة للبحث في مدى مشروعيّة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس، وأصدرت رأيها الاستشاري في 2024/7/19، والذي نصّ على:[20]

1. استمرار وجود "دولة إسرائيل" في "الأرض الفلسطينية المحتلة" هو أمر غير قانوني، وعليها الالتزام بإنهائه في أسرع وقت ممكن.

2. "دولة إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان الجديدة، وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة".

3. "دولة إسرائيل ملزمة بتعويض الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة".

4. "جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناشئ عن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة".

5. "المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة التي طلبت الرأي، ومجلس الأمن، أن ينظرا في الآليات الدقيقة والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة في أسرع وقت ممكن".

د. متابعةً لنشاطاتها، أصدرت المحكمة يوم 2025/10/22، رأياً قانونياً استشارياً، لكنه غير ملزم، ينصّ على أنّ "إسرائيل"، بصفتها قوّة احتلال، ملزمة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. كما ذكرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري أنّ وكالة الأونروا لم تنتهك قواعد الحياد، وأنّ على "إسرائيل" دعم أعمال الإغاثة التي تقوم بها الوكالة. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت هذا الرأي من المحكمة في كانون الأول/ ديسمبر 2024 بعد أن أصدرت "إسرائيل" قوانين تحظر عمل الأونروا في البلاد. وقال رئيس المحكمة، القاضي الياباني يوجي أيواساوا Yuji Iwasawa في أثناء تلاوة رأي المحكمة: "لا يجوز لقوة الاحتلال أبداً التذرّع بأسباب أمنيّة لتبرير التعليق العام لجميع الأنشطة الإنسانية في الأراضي المحتلة"، وأنّ "إسرائيل" ملزمة بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين في القطاع. وأشار قرار المحكمة إلى أنّ "إسرائيل" لم تقدّم أدلّة تُثبت صحّة الادّعاءات بأنّ "جزءاً كبيراً من موظفي الأونروا أعضاء في حماس أو فصائل إرهابيّة أخرى". كما انتقد رئيس المحكمة أيضاً مؤسّسة غزة الإنسانيّة المدعومة من الولايات المتحدة، والتي زعمت "إسرائيل" أنّها بديل لبعض أعمال الأونروا.[21]

6. مجلس حقوق الإنسان:

رأت "لجنة التحقيق الدوليّة المستقلّة بشأن الأرض الفلسطينيّة المحتلّة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل"، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في 2021/5/27، وبوصفها هيئة تحقيق مستقلّة تابعة للأمم المتحدة ومفوّضة بالتحقيق في الجرائم الدوليّة، أنّه من المهم أن تُجري تقييماً لمسؤولية "إسرائيل" بموجب "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide"، وأن تقدّم توصياتها فيما يتعلّق بـ"إسرائيل"... . وبالفعل، في 2025/9/16، خلصت هذه اللجنة إلى أنّ "دولة إسرائيل تتحمّل مسؤولية الفشل في منع الإبادة الجماعية، وارتكابها، وعدم معاقبة مرتكبيها ضدّ الفلسطينيين في قطاع غزة". وهو ما يتماشى مع نتائج خبراء آخرين في مجال الإبادة الجماعية ومنظمات حقوق الإنسان.[22]

ومن الواضح أنّ الاتجاه العام لنشاطات الأمم المتحدة كان أقرب إلى المطالب الفلسطينية، وهو الأمر المرجّح استمراره في المدى المستقبلي المنظور.

ثانياً: المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية

تُمثّل المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية Intergovernmental Organizations (IGOs) هيئات مؤثّرة في المشهد الدولي، لا سيّما أنّ عددها يتزايد ليصل حالياً إلى أكثر من 300 منظمة.[23] ومن أبرز هذه المنظمات ذات الصلة المباشرة بالموضوع الفلسطيني نورد ما يلي:

1. المحكمة الجنائية الدولية:

تأسّست المحكمة الجنائية الدولية كمنظمة دولية حكومية في تموز/ يوليو 2002، وهي ليست مرتبطة بالأمم المتحدة، كما أنّ اختصاصها يُغطّي المسؤولية الجنائية للأفراد لا الدول. وتضمّ في عضويتها حتى سنة 2024 ما مجموعه 125 دولة وقّعت على ميثاق المحكمة، بينما صادق عليه 114 دولة (ولم تنضم الولايات المتحدة أو "إسرائيل" للمحكمة). أما اختصاص المحكمة فهو في النظر في قضايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية والعدوان،...إلخ.

وقد نظرت المحكمة الجنائية الدوليّة في الدعوى التي تقدّمت بها خمس دول، هي جنوب إفريقيا، وبنغلاديش، وبوليفيا، وجزر القمر، وجيبوتي، في 2023/11/17، ضدّ "إسرائيل" بشأن انتهاكها لحقوق الفلسطينيين. وقد أقرّت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في 2024/11/21 ما يلي:[24]

أ. رفض الطعون المقدَّمة من "دولة إسرائيل" بموجب المادتين 18 و19 من نظام روما الأساسي Rome Statute، وأصدرت أوامر اعتقال بحقّ رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف جالانت بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب ارتُكبت في الفترة من 2023/10/8 حتى 2024/5/20. كما يُشتبه في أنّ المذكورَيْن ارتكبا جرائم حرب تتمثّل في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وتوجيه هجوم متعمّد ضدّ السكان المدنيين، وجرائم ضدّ الإنسانية تتمثّل في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللا إنسانية.

ب. طالبت المحكمة باعتقال السيد محمد دياب إبراهيم المصري، المعروف باسم "الضيف"، القائد الأعلى للجناح العسكري لحركة حماس، وكلاً من إسماعيل هنية ويحيى السنوار بتهمة ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. لكن المحكمة أسقطت ذلك في آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر 2024، وشباط/ فبراير 2025، بعد استشهاد القادة الثلاثة.

2. الاتحاد الأوروبي:

يُمكن تحديد الاتجاه الأعظم في الموقف الأوروبي من طوفان الأقصى في الملامح العامة التالية:[25]

أ. دان الاتحاد الأوروبي في بيان له في 2023/10/15 هجوم المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر، وعدّه عملاً "إرهابياً"، مع تأكيد حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها من ناحية، وضرورة حماية المدنيين من ناحية ثانية، مع مطالبة المقاومة الفلسطينية بالإفراج الفوري عن كافة الرهائن دون شروط، وضمان استمرار وصول الضرورات الحياتيّة للسكان في قطاع غزة.

ب. تقاطر رؤساء ورؤساء وزراء أغلب الدول الأوروبية خلال الشهر الأول من بدء الطوفان إلى "إسرائيل"؛ ففي الفترة الممتدة من 2023/10/13 وحتى نهاية الشهر نفسه، زار عشرة رؤساء أو رؤساء وزراء "إسرائيل" تعبيراً عن التضامن، بمن فيهم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen، بينما زار ستة رؤساء أو رؤساء وزراء آخرون من دول الاتحاد "إسرائيل" خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، وكلّ ذلك لإبداء التعاطف مع "إسرائيل".

ج. تأكيد التوجّه الأوروبي على أولوية حلّ الدولتين من خلال التعاون بين السلطة الشرعيّة الفلسطينيّة وبقيّة المجتمع الدولي لمنع تصاعد الصراع في المنطقة.

د. برز بعض التباين النسبي بين مواقف مسؤولي مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، خصوصاً ذات الصلة الأوثق بالسياسة الخارجية، وبدا أنّ موقف الممثّل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن الأوروبية جوزيب بوريل Josep Borrell أكثر وضوحاً من رئيسة المفوضية، خصوصاً في جانب نقد السياسة الإسرائيلية من حيث انتهاكها للقوانين الدولية وسياساتها تجاه المدنيين. واتضح هذا التباين بشكل جليّ في الموقف من اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل"، فقد انقسمت مواقف الدول الأعضاء من الدعوة لتوقيف العمل بهذه الاتفاقية في الاجتماع الذي عُقد في 2025/8/30. وأشارت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية كايا كالاس Kaja Kallas بالقول "نحن منقسمون في هذه المسألة"، مشيرةً أيضاً إلى موضوع الانقسام حول وصول "إسرائيل" إلى برنامج تمويل البحث العلمي الأوروبي. واتّضح من المداولات أنّ كلاً من إيرلندا وإسبانيا والسويد وهولندا تقود تيار التأييد لوقف اتفاقية التجارة الحرة مع "إسرائيل"، بينما تقف ألمانيا والمجر والتشيك في صفّ معارضة الخطوة. وعلّل وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول Johann Wadephul هذا الموقف بأنّ لا علاقة لموضوعات تمويل البحث العلمي بموضوع الحرب في قطاع غزة، لا سيّما أنّ ألمانيا أوقفت مبيعات السلاح الذي يمكن

لـ"إسرائيل" أن تستخدمه في القطاع. مع ملاحظة أنّ أهمية هذا الموضوع تتّضح في كون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، إذ بلغت التجارة بين الطرفين مع نهاية سنة 2024 ما قيمته 49.9 مليار دولار.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى ما أكّده مسؤولون في خارجية الاتحاد الأوروبي من أنّ قرار وقف تمويل دعم البحث العلمي لا يحتاج إلى "الإجماع"، إذ يكفي تصويت 15 دولة عضواً (من أصل 27) لصالح القرار ليُعدّ نافذاً، شريطة أن يكون مجموع سكان الدول المصوّتة لصالح القرار يصل إلى 65% من إجمالي سكان دول الاتحاد.

هـ. ندّد وزراء خارجية عدد من دول الاتحاد بقرار أمريكا، في آب/ أغسطس 2025، وقف إصدار تأشيرات الدخول للأمم المتحدة لأعضاء فلسطينيين رسميين، بمن فيهم رئيس السلطة والمندوبون الفلسطينيّون في الهيئة الدولية، وتمثّلت هذه الدول في فرنسا ولوكسمبورج وبلجيكا.

و. بعد إصدار "إسرائيل" اتهامات لبعض موظّفي وكالة الأونروا بمشاركتهم في أعمال "إرهابيّة"، تباينت مواقف الدول الأوروبية تجاه هذا الاتهام على النحو التالي:[26]

- تعليق تمويل وكالة الأونروا مؤقّتاً من قِبَل ألمانيا، والسويد، وهولندا، وإيطاليا، والنمسا، وفنلندا، ورومانيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وإستونيا. لكن جميع هذه البلدان تراجعت لاحقاً عن قرارها ماعدا السويد وهولندا.
- زيادة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي إسهامها في ميزانية الوكالة وهي إسبانيا، والبرتغال، وإيرلندا.
- دول لم توقّف إسهامها وهي فرنسا، والدنمارك، وإسبانيا، وبلجيكا، وإيرلندا، ولوكسمبورج، والنرويج، وسلوفينيا.

لكنّ الاتحاد الأوروبي عاد إلى إسهامه في موازنة الوكالة في الأول من آذار/ مارس 2024، بل وزادها، بعد أن كان قد أوقف بعض أعضائه تمويلهم في انتظار نتائج التحقيقات الموجَّهة لبعض موظفي الأونروا. وكان جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، قد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش António Guterres في 2024/1/29 أنّ التمويل لم يُعلّق، وأنّ الاتحاد الأوروبي سيقرّر قرارات التمويل بعد انتهاء التحقيق. ثمّ عاد في نهاية كانون الثاني/ يناير من السنة نفسها ليقول "لا ينبغي أن ندع الادّعاءات تُلقي بظلالها على عمل الأونروا الجوهري والعظيم".[27] وعليه قرّر الاتحاد الأوروبي عدم انتظار نتائج تحقيق الأونروا، وقدّم بدلاً من ذلك حزمة تمويل بقيمة 275 مليون يورو (نحو 297 مليون دولار) لسنة 2024، تشمل 82 مليون يورو (نحو 89 مليون دولار) تُقدَّم عبر الأونروا، بالإضافة

إلى 125 مليون يورو (نحو 135 مليون دولار) من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين تُنفَّذ أيضاً بواسطة الأونروا، إضافة إلى تقديم 68 مليون يورو (نحو 74 مليون دولار) أخرى بالتعاون مع شركاء دوليين مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر.[28]

في الوقت نفسه، اتفق الاتحاد الأوروبي مع الأونروا على إجراء تحقيق من قِبل خبراء خارجيين يُعيّنهم الاتحاد الأوروبي، وهو ما دفع وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس José Manuel Albares في 2024/1/29 للتصريح بأنّ بلاده "لن تغيّر علاقتها مع الأونروا، على الرغم من أنّنا نتابع عن كثب التحقيق الداخلي والنتيجة التي قد يسفر عنها بشأن تصرفات 12 موظفاً من أصل حوالي 30 ألف موظف في وكالة الغوث، لأنّ الأونروا وكالة ضرورية لتخفيف الوضع الإنساني". وفي اليوم نفسه، وصف وزير الشؤون الاجتماعية الإسباني بابلو بوستيندوي Pablo Bustinduy تعليق أموال الأونروا من قِبَل دول غربية أخرى بأنّه "عقاب جماعي غير مبرّر للشعب الفلسطيني".[29]

ز. دانت الدول الأوروبية منفردة ومن خلال الاتحاد الأوروبي هجوم "الوعد الصادق 1" الذي نفّذته إيران ضدّ "إسرائيل" في نيسان/ أبريل 2024، ورأى الاتحاد الأوروبي أنّ الهجوم الإيراني غير مقبول ويمثّل تصعيداً يهدّد الأمن الإقليمي.

ويشير الاتجاه الأعظم في الموقف الأوروبي إلى تغيّر بطيء باتجاه انحياز أقل للسياسات الإسرائيلية، خصوصاً في الدول المركزية الأوروبية (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا)، بالإضافة إلى بقية الدول الأوروبية. ولعل دعوة رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، في أيلول/ سبتمبر 2025، إلى تعليق التجارة الحرة مع "إسرائيل" وفرض حصارٍ على وزيرَيْن إسرائيليَّيْن من اليمين الصهيوني (بن غفير وسموتريتش) مؤشراً على ذلك، مع إشارتها أيضاً إلى عجز أوروبا "المؤلم" عن الاستجابة للحرب على غزة والكارثة الإنسانية التي تلتها، خصوصاً أنّ وقف التجارة يستوجب تأييد 15 عضواً على الأقل، بينما الحصار على الوزيرين يستوجب الإجماع، وهو ما يبدو احتمالاً ضعيفاً.[30]

كما يُشكّل تنامي التوجّه الأوروبي نحو تبنّي مشروع "حلّ الدولتين" موضع قلق إسرائيلي، وهو ما أشارت له رئيسة المفوضيّة في إدانتها لـ"إسرائيل" بالقول "إنّ خطط المستوطنات غير القانونيّة التي ستقسم الضفة الغربية المحتلة إلى نصفين، بالإضافة إلى تحريض الوزراء الإسرائيليين المتطرّفين على العنف، هي محاولة واضحة لتقويض حلّ الدولتين". وفي أعقاب طوفان الأقصى اعترفت أربع دول أوروبية بالدولة الفلسطينية، وزاد التوجّه الأوروبي أكثر بعد الهجوم الإسرائيلي على قطر في 2025/9/10، حيث اعترفت ثماني دولة أوروبية أخرى

بدولة فلسطين، بينما ما تزال بعض الدول، مثل هنغاريا وألمانيا، تُمثّل التيار الأقل مساندة لكبح السياسات الإسرائيلية.[31]

واستشعرت "إسرائيل" بعض التحوّل في الموقف الأوروبي، وقد عبّر وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر عن امتعاضه من موقف المفوضية الأوروبية بخصوص التجارة الحرة بين "إسرائيل" وأوروبا، واصفاً موقف المفوضية بأنّه "صدى للدّعاية الكاذبة لحركة حماس وشركائها".[32]

ويمكن تحديد التحوّلات الأكثر أهمية في الموقف الأوروبي، عبر الاتحاد، في المؤشّرات التالية:[33]

- الانتقال من النّقد اللّفظي إلى الحديث عن عقوبات تجاريّة وتسليحيّة.
- تزايد التصويت في الأمم المتحدة لصالح مشاريع قرار لا ترضاها "إسرائيل".
- تزايد الاقتناع الأوروبي بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- التراجع عن موقف قطع المساعدات عن وكالة الأونروا، بل وزيادتها.
- قبول بعض الدول الأوروبية بقرار المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
- انتقاد الهجوم الإسرائيلي على قطر بحجة اغتيال قيادات حركة حماس.
- تنامي الخطاب الأوروبي باتجاه نقد رفض "إسرائيل" لحلّ الدولتين، ونقد الاستمرار في بناء المستوطنات، وعدم احترام قواعد القانون الدولي والإنساني، خصوصاً. وقد اتّضح هذا التوجّه في أنّ كلّ الدول الأوروبية تقريباً، خصوصاً القوى المركزية (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليونان) أيّدت حلّ الدولتين في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2025، بالرغم من رفض الولايات المتحدة و"إسرائيل" هذا القرار.[34]

ومن الواضح أنّ ثمّة بعض التحوّل في الموقف الأوروبي باتجاه خطوات معاكسة للموقف الإسرائيلي، لكنّ هذا التحوّل ما زال محدود الأثر، ويغلب عليه الطابع الرمزي أو العتب الديبلوماسي، ناهيك عن انعكاساته السلبيّة على "وحدة الموقف الأوروبي".

3. الاتحاد الإفريقي:

بدت الدول الإفريقية منقسمة في الموقف من الحرب في غزة خصوصاً، وفي الموقف من القضية الفلسطينية بشكل عام؛ ويمكن تقسيم الدول الإفريقية إلى ثلاث مجموعات:

أ. المجموعة الأكثر مساندة لفلسطين: وتتمثّل في جنوب إفريقيا وناميبيا وزيمبابوي، وتتضح مواقف هذه المجموعة من خلال تصريحات مسؤوليها وتصويتها في الأمم المتحدة أو في الاتحاد الإفريقي، مثل:[35]

- تأييد حلّ الدولتين استناداً لحدود 1967.
- شجب العنف الذي تقوم به "إسرائيل" في الأراضي المحتلة، وخصوصاً في قطاع غزة.
- المطالبة الدائمة لـ"إسرائيل" بالالتزام بقواعد القانون الدولي.
- التأكيد على ضرورة وقف إطلاق نار دائم في قطاع غزة.
- مساندة الجهود الدولية لتقديم المساعدات الغذائية والطبية للفلسطينيين في غزة، وإدانة عمليات القتل التي تمارسها "إسرائيل" ضدّ طالبي المساعدة من المدنيين الفلسطينيين.
- رفض الإجراءات أحادية الجانب من الطرف الإسرائيلي.
- مساندة الهيئات القضائية الدولية، وخصوصاً المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في جهودها في مجال القضية الفلسطينية، والتأكيد على ضرورة الاستجابة لمطالب هذه الهيئات من الطرف الإسرائيلي.
- الدعوة إلى عدم التصعيد في إقليم الشرق الأوسط، بعد الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران، لما يشكّله ذلك من تهديد للأمن والسلم الدوليين.
- المطالبة بالحفاظ على وكالة الأونروا وتيسير عملها.
- التأكيد على ضرورة انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ومن هضبة الجولان، والمناطق المحتلة من الجنوب اللبناني.

ب. المجموعة الثانية: الأكثر مساندة لـ"إسرائيل"، وتتصدّر هذه الدول كلّ من كينيا، وغانا، وراوندا، والكاميرون، والكونغو الديموقراطية؛ وتتعاكس مواقف هذه المجموعة مع مواقف المجموعة الأولى في أغلب البنود الواردة أعلاه.

ج. المجموعة الثالثة: وهي مجموعة الدول "المتردّدة": فهي تبدو أقرب إلى عدم الانخراط في سجالات الصراع العربي الإسرائيلي أو اتخاذ مواقف واضحة، وإن كانت هذه الدول تميل لقبول فكرة الدولة الفلسطينية في حدود 1967، لكنها تحرص على تطوير علاقاتها مع "إسرائيل" بقدر لا يستفزّ الطرف العربي؛ وأهم هذه الدول: نيجيريا، وتنزانيا، وأوغندا، وغينيا بيساو، وإثيوبيا.

وتكمن أهمية الدول الإفريقية، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية، في أنّها كمجموعة تُشكّل وزناً تصويتياً كبيراً في الأمم المتحدة يصل إلى نحو 28% من الأصوات، مع ملاحظة أنّ مراجعة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المتعلّقة بحرب غزة تشير إلى أنّه باستثناء ليبيريا، لم تصوّت أيّ دولة إفريقية ضدّ أيّ قرار يتعلّق بوقف إطلاق النار، أو إعلان هدنة إنسانية، أو إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع دون عوائق.[36]

4. البريكس:

أصدرت منظمة البريكس BRICS (التي كانت تضم أساساً الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، ثم اتّسعت لتضم عشرة أعضاء إلى جانب تسع دول شريكة)، منذ نشوب طوفان الأقصى، بيانَيْن بخصوص الحرب في قطاع غزة؛ الأول في تشرين الأول/ أكتوبر 2024، ونصّ على:[37]

أ. التأكيد مجدداً على القلق البالغ إزاء تدهور الوضع والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ولا سيّما التصعيد غير المسبوق للعنف في قطاع غزة والضفة الغربية نتيجةً للهجوم العسكري الإسرائيلي الذي أدّى إلى مقتل وإصابة جماعية للمدنيين، وللتهجير القسري، والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية.

ب. التأكيد على الحاجة الملحّة إلى وقف فوري وشامل ودائم لإطلاق النار في قطاع غزة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والمعتقلين من كِلا الجانبين المحتجزين بشكل غير قانوني.

ج. ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة على نحو مستدام وواسع النطاق، ومن دون عوائق، ووقف جميع الأعمال العدوانية.

د. إدانة الهجمات الإسرائيلية على العمليات الإنسانية والمرافق والعاملين ونقاط التوزيع للمساعدات.

هـ. الإقرار بالإجراءات المؤقّتة التي اتّخذتها محكمة العدل الدوليّة في الدعوى القانونية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضدّ "إسرائيل".

و. دعم العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، في سياق الالتزام الثابت برؤية حلّ الدولتين، المستندة إلى القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، و"مبادرة السلام العربية" التي تتضمّن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، وقابلة للحياة، على أساس حدود حزيران/ يونيو 1967 المعترف بها دولياً، وعاصمتها شرقي القدس، تعيش جنباً إلى جنب في "سلام وأمن" مع "إسرائيل".

أما البيان الثاني والصادر في تموز/ يوليو 2025، فقد أكّد على:[38]

أ. إدانة الهجمات على إيران التي شنّتها "إسرائيل".

ب. إثارة القلق البالغ إزاء الوضع في قطاع غزة، مع التأكيد على أنّ الحلّ يكمن في إقامة دولة فلسطينية إلى جانب "دولة إسرائيل"، كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة 242 لسنة 1967.

5. منظمة شنغهاي:

اتّسمت بيانات منظمة شنغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization (SCO)،[39] التي تُغطي أساساً منطقة أوراسيا وتضم عشرة دول أعضاء (الصين، وروسيا، والهند، وباكستان، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وإيران، وبيلاروسيا) ودولتين بصفة مراقب و14 بصفة شريك في الحوار، بقدر من التعميم الذي لا يعكس درجة واضحة من التحديد الدقيق للمواقف من الصراع في فلسطين. ففي بيانها الصادر في تموز/ يوليو 2024، أعربت المنظمة عن "قلقها العميق إزاء تصعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، ودانت "بشدة الأعمال التي أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين وعن كارثة إنسانية في قطاع غزة"، ودعت المنظمة إلى "ضمان وقف فوري وكامل ومستقر لإطلاق النار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وتكثيف الجهود لاستعادة السلام والاستقرار والأمن لجميع سكان المنطقة"، مع التأكيد على أنّ "التسوية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية هي السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط".

في المقابل، دانت المنظمة الهجوم الإسرائيلي على إيران في حزيران/ يونيو 2025، ورأت أنّه استهدف مرافق مدنيّة في قطاعَي الطاقة والنقل، كما يُشكّل انتهاكاً لسيادة دولة إيران وللقانون والأعراف الدولية.[40]

وفي 2025/9/1 أعرب قادة منظمة شنغهاي للتعاون وفقاً لبيان مشترك صدر بعد القمة الـ 25 لرؤساء دول وحكومات المنظمة في مدينة تيانجين الصينية عن "قلقهم العميق" إزاء التصعيد المستمر للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والوضع الإنساني الكارثي في غزة، كما أدانوا بشدة الأعمال التي أدّت إلى سقوط العديد من الضحايا بين السكان المدنيين. وشدّدت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على "ضرورة التوصّل إلى وقف شامل ودائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن، وضمان دخول المساعدات الإنسانيّة إلى غزة، وتكثيف الجهود لضمان السلام والاستقرار والأمن لسكان المنطقة". وقال البيان إنّ "السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هو حلّ شامل وعادل للقضية الفلسطينية".[41]

وعلى الرغم من تزايد مؤشّرات التحوّل في توجّهات المنظمة باتجاه العلاقات الأمنية والدفاعية، فإنّ مواقفها أقل وضوحاً من بيانات البريكس، وذلك على الرغم من التداخل الشديد في عضوية المنظمتين.

6. الآسيان:

تضمّ رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تأسّست سنة 1967، ما مجموعه عشرة دول هي: فيتنام، وتايلاند، والفلبين، وإندونيسيا، وماليزيا، وكمبوديا، ولاوس، وسنغافورة، وبروناي، وميانمار. وتتباين توجّهات أعضاء هذه الكتلة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، واتّضح ذلك أكثر بعد طوفان الأقصى، وتراوحت التصريحات المبكّرة في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر بين انتقادات حادّة لـ"إسرائيل"، وتأييد المقاومة الفلسطينية، بل والإعلان عن دعم علني لها، وبين الدول التي تُعرف بانحيازها التقليدي مع "إسرائيل".

ومع استمرار الصراع، برزت مؤشّرات على بعض التحوّلات الأولية داخل هذه الدول، لا سيّما في الدول التي تُعدّ تقليدياً محايدة، مثل سنغافورة، التي قال وزير خارجيتها بأنّ الرّد الإسرائيلي العسكري "ذهب بعيداً". ومع ذلك، واستناداً إلى ردود الفعل على مستوى الدولة، يمكن تصنيف توجّهات دول رابطة جنوب شرق آسيا على النحو التالي:[42]

أ. دول داعمة لفلسطين (ماليزيا، وإندونيسيا، وبروناي).

ب. دول داعمة لـ"إسرائيل" (الفلبين، مع وجود معارضة من المجتمع المدني).

ج. دول محايدة (سنغافورة، وتايلاند، وفيتنام، وكمبوديا، ولاوس)، مع ميل فيتنامي لمزيد من تطوير العلاقة مع "إسرائيل".

د. أما ميانمار، التي تواجه حرباً أهلية، فلم يكن لها دور يُذكر في الصراع، على الرغم من أنّ "إسرائيل" زوّدت مجلسها العسكري بالأسلحة حتى سنة 2022.

وتشير مراجعة البيانات الصادرة عن المنظمة خلال معركة طوفان الأقصى إلى تطوّر نسبي يميل لمساندة الموقف الفلسطيني، كما أنّ التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح وقف إطلاق النار، وانسحاب "إسرائيل" من القطاع، وتأمين دخول المساعدات، والإفراج عن الرهائن، تزايد وأصبح الإجماع لتأييد هذه القرارات هو الأبرز، فقد أجمعت هذه الدول في تصويتها على ثلاثة قرارات للجمعية من أصل خمسة.[43]

7. مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيلاك) Community of Latin American and Caribbean States (CELAC):

تضمّ هذه المنظمة التي اكتمل تأسيسها سنة 2011 ما مجموعه 33 دولة في أمريكا الجنوبية وبحر الكاريبي، وتتوزّع مواقف دول المجموعة بخصوص الحرب في قطاع غزة إلى مجموعتَيْن (مع ضرورة التنبّه إلى أنّ القرار الذي يُعبّر عن مواقف الكتلة كلها يستلزم الإجماع، لكن ذلك لا يمنع من إصدار بيانات من قِبَل عدد من الدول تتوافق فيما بينها على موقف معين):[44]

أ. **المجموعة الأولى:** تضمّ 26 دولة تمثل 85.5% من سكان المجموعة. وقد أصدرت هذه المجموعة، التي تقودها البرازيل، بياناً مشتركاً في 2024/3/1 يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. وذكر البيان "وإذ ندرك التعنّت الذي تعكسه تصريحات الحكومة الإسرائيلية وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، فإنّنا نستنكر مقتل المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين،... كما نُعرب عن قلقنا العميق إزاء الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة ومعاناة السكان المدنيين الفلسطينيين". وأيّد رؤساء الدول "بشدّة" مطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2023 بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانيّة في قطاع غزة، وإلزام جميع أطراف النزاع بالقانون الدولي، لا سيّما فيما يتعلّق بحماية المدنيين. ويشير إعلان دول مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيلاك) أيضاً إلى قضايا منظورة أمام محكمة العدل الدولية لتحديد ما إذا كان استمرار احتلال "إسرائيل" لدولة فلسطين يُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي، وما إذا كان هجوم "إسرائيل" على قطاع غزة يُشكّل إبادة جماعية. كما تُشدّد الدول على المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وتُؤكّد على حلّ الدولتين، حيث تعيش "إسرائيل" وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ب. **المجموعة الثانية:** تضمّ 7 دول وتُشكّل 14.5% من إجمالي سكان المجموعة، وهي الأقرب إلى المواقف الإسرائيلية، وتشمل الأرجنتين، وأورغواي، وغواتيمالا، والسلفادور، وتشيلي، وباراغواي، والمكسيك.

لكنّ هذه المواقف للمجموعتين لم تكن مستقرة في بعض الدول في بعض الأحيان؛[45] فمثلاً انتقدت كلّ من المكسيك والبرازيل الهجوم الفلسطيني في بداية الطوفان على "إسرائيل"، لكنها انتقدت أيضاً ردّ الفعل الإسرائيلي. ويبدو أنّ هاتين الدولتين اعتمدتا ديبلوماسية توزيع الأدوار؛ فمن ناحية كانت الرئاسة فيهما تتّخذ مواقف أكثر وضوحاً من مواقف وزارتَيْ الخارجية في البلدَيْن، إذ طغت اللغة الديبلوماسية على بيانات وزارات الخارجية فيهما. وفي الوقت الذي انتقدت المكسيك السياسة الإسرائيلية، فإنّها امتنعت عن قطع العلاقات بين الطرفين.

ويتكرّر التباين في مواقف هذه الدول بين حين وآخر، ففي الموقف الإكوادوري، سعت نائبة الرئيس الإكوادوري فيرونيكا آباد Veronica Abad لتسوية سلمية بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023. كما ساندت بلادها طلب العضوية الكاملة لفلسطين في كلّ من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنّها أدانت بشكل واضح الهجوم الذي قامت به المقاومة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

ويبدو أنّ موقف الأرجنتين هو الموقف الأكثر انحيازاً لـ"إسرائيل"، نظراً للنزوع الديني للرئيس خافيير ميلي Javier Milei نحو اليهودية، وللتطوّر المتزايد في حجم التجارة بين الطرفين، إضافة إلى زيادة نفوذ اللوبي اليهودي في الأرجنتين.[46] أمّا بوليفيا، فإنّ تناوب أحزاب اليسار واليمين على السلطة ينعكس على سياساتها تجاه فلسطين؛ ففي الوقت الذي قطعت فيه بوليفيا علاقاتها مع "إسرائيل" بعد السابع من أكتوبر في ظلّ حكومة الرئيس اليساري لويس آرسي Luis Arce، عادت بعد انتصار اليمين بزعامة الرئيس رودريغو باز Rodrigo Paz في تشرين الأول/ أكتوبر 2025 إلى إعادة العلاقات مع "إسرائيل"، وهو المشهد نفسه الذي تكرّر في سنتَيْ 2009 و2019.[47]

ثالثاً: المنظمات الدوليّة غير الحكوميّة

تُمثّل المنظمات الدولية غير الحكوميّة مؤسسات خاصة غير ربحيّة، ولا تتبع رسمياً لأيّ من الحكومات، وتعمل عبر الحدود، وتغطي نشاطاتها جوانب قانونيّة واجتماعيّة وإعلاميّة واقتصاديّة وطبيّة...إلخ، ويصل عدد هذه المنظمات إلى نحو 10 آلاف منظمة كحدٍّ أدنى.[48]

ويتّضح موقف هذه المنظمات الدولية غير الحكومية من القضية الفلسطينية، وخصوصاً بعد طوفان الأقصى، من خلال بياناتها؛ ففي أيار/ مايو 2025، أصدرت 55 منظمة دولية غير حكومية بياناً انتقدت فيه الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية للتضييق على عمل هذه المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونصّ البيان على أنّه، بموجب الأحكام الجديدة التي أصدرتها "إسرائيل"، قد تواجه المنظمات غير الحكومية الدولية المسجّلة بالفعل في "إسرائيل" إلغاء تسجيلها، بينما يواجه المتقدّمون الجدد خطر الرفض بناءً على مزاعم تعسّفية ومُسيّسة، مثل "نزع الشرعيّة عن إسرائيل" أو التّعبير عن دعمهم للمساءلة عن انتهاكات "إسرائيل" للقانون الدولي. وتشمل مسبّبات الاستبعاد الأخرى الدعم العلني لمقاطعة "إسرائيل" خلال السنوات السبع الماضية (من قِبل الموظفين، أو الشركاء، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو المؤسِّسين)، أو عدم استيفاء متطلّبات الإبلاغ الشاملة. وباعتبار العمل الإنساني ومناصرة حقوق الإنسان تهديداً للدولة، يُمكن للسلطات الإسرائيلية استبعاد المنظمات لمجرّد التحدّث علناً عن الظروف التي تشهدها على أرض الواقع، مما يُجبر المنظمات غير الحكومية الدولية على الاختيار بين تقديم المساعدات وتعزيز احترام الحماية الواجبة للمتضرّرين. كما يُطلب من هذه المنظمات غير الحكومية الدولية تقديم قوائم كاملة بأسماء موظّفيها ومعلومات حسّاسة أخرى عنهم وعن عائلاتهم إلى "إسرائيل" عند التّقدم بطلب التسجيل. وفي هذا السياق يتعرّض العاملون في

المجالَيْن الإنساني والرعاية الصحية بشكل روتيني للمضايقة والاحتجاز والاعتداءات المباشرة، وهو ما يثير مخاوف جديّة بشأن الحماية. وتُعدّ هذه القواعد الجديدة جزءاً من حملة قمعية أوسع نطاقاً وطويلة الأمد على المجال الإنساني والمدني، وتتّسم بتكثيف المراقبة وسلسلة من الإجراءات التي تُقيّد وصول المساعدات الإنسانية، وتُعرّض سلامة الموظفين للخطر، وتُقوّض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني. وكلّ هذه الإجراءات ليست معزولة، بل هي جزء من نمط أوسع يشمل الجوانب التالية:[49]

1. منع أو تأخير وصول المساعدات من خلال قيود بيروقراطية تعسّفية، وعقبات لوجستية، وحصار شامل، مما يحرم الفلسطينيين من الإمدادات الأساسية المُنقذة للحياة.
2. إقرار تشريع يهدف إلى تقليص عمليات الأونروا، أكبر مُقدّم للخدمات الأساسية للفلسطينيين .
3. الدفع بتشريع لفرض ضريبة تصل إلى 80% على تمويل الحكومات الأجنبية للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، مع منعها من اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية، بما في ذلك المنظمات التي تعمل كشركاء للمنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم المساعدة ودعم الحماية في المجتمعات التي تواجه النزوح أو الهدم أو عنف المستوطنين.
4. تعليق تأشيرات العمل للموظفين الدوليين، وسحب تصاريح الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية للوصول إلى القدس، مما أدّى إلى تعطيل العمليات بشكل كبير.
5. ربط تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية بالتوافق السياسي والأيديولوجي، ممّا يقوّض حياد ونزاهة واستقلالية الجهات الفاعلة الإنسانية.

كما أصدرت أكثر من مئة منظمة دولية إنسانية غير حكومية بيانات تحذيرية من تداعيات التجويع الإسرائيلي لشعب قطاع غزة.[50]

رابعاً: القوى الدوليّة المركزيّة:

1. الولايات المتحدة:

مرّت السياسة الأمريكية بعد طوفان الأقصى بمرحلتَيْن: مرحلة الرئاسة الديموقراطية لجو بايدن من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2024، والمرحلة الثانية هي مرحلة الرئاسة الجمهورية لدونالد ترامب من مطلع سنة 2025 حتى كتابة هذه السطور.

واتّسمت توجّهات الإدارة الأمريكية في المرحلتَيْن بسمات مشتركة، أهمها:[51]

أ. إدانة معركة طوفان الأقصى واعتبارها عملاً "إرهابياً" وغير مبرّر، دون اعتبار لحقيقة أنّها تُمثّل ردّ فعل على احتلال الأراضي الفلسطينية من ناحية، وعلى الحصار البرّي والبحري المفروض على القطاع منذ 16 عاماً قبل طوفان الأقصى من ناحية ثانية، وعلى سلسلة من الهجمات الإسرائيلية التي لم تنقطع منذ سنة 1948، لتصل إلى 15 حرباً شنّتها "إسرائيل" على قطاع غزة، من ناحية ثالثة. ويكفي الإشارة إلى أنّ "إسرائيل" هاجمت قطاع غزة منذ سنة 2007 (مع توليّ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الإدارة في القطاع) ستّ مرات في الأعوام 2007، و2009/2008، و2012، و2014، و2019/2018، و2021.

ب. تعطيل قرارات مجلس الأمن الدولي التي تطالب بوقف القتال والسماح بتقديم المساعدات للمدنيين، من خلال استخدام حقّ النقض (الفيتو) ستّ مرات حتى أيلول/ سبتمبر 2025،[52] إلى جانب الإعلان عن التحفّظ على قرارات الهيئات القانونية الدولية، كمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، التي اتّخذت قرارات بإدانة "إسرائيل" بارتكاب الإبادة العنصرية، والمطالبة بتقديم رئيس وزراء "إسرائيل" ووزير دفاعه للمحكمة، بالإضافة إلى عدم قبول تقارير المنظمات الدوليّة الحكوميّة وغير الحكوميّة التي تؤكّد ارتكاب "إسرائيل" انتهاكات متكرّرة للقانون الدولي، بما فيها جريمة الإبادة العنصرية.

كما أصدر الرئيس دونالد ترامب في 2025/2/6، أمراً تنفيذياً بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية بسبب مذكرات التوقيف التي أصدرتها بحق القادة الإسرائيليين. وفي حزيران/ يونيو 2025، فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية على أربعة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك اثنان كانا جزءاً من التحقيق بجرائم بنيامين نتنياهو ويوآف جالانت. كما فرضت إدارة ترامب عقوبات مالية على فرانشيسكا ألبانيزي، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد إصدارها تقريراً عن انتهاكات إسرائيلية للقانون الدولي في حرب غزة، بل إنّ الولايات المتحدة حاولت عزل ألبانيزي عن منصبها، لكنها فشلت في هذا المسعى.

ج. تقديم الدعم المالي والعسكري والديبلوماسي لـ"إسرائيل"، إذ بلغ الدعم العسكري الأمريكي في سنتَي الحرب (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – أيلول/ سبتمبر 2025) ما مجموعه 21.7 مليار دولار، بحسب جامعة براون، بالإضافة إلى تحَمُّل الولايات المتحدة نفقات عسكرية لزيادة أنشطتها العسكرية في المنطقة لدعم "إسرائيل" بنحو 12.07 مليار دولار خلال الفترة نفسها، ليصل إجمالي الإنفاق الأمريكي على حروب ما بعد 7 أكتوبر إلى 33.77 مليار

دولار. وتشير التقارير الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة إلى أنّ "إسرائيل" تتعامل مع نحو 1,650 شركة ذات إنتاج عسكري، ومع ثماني دول، أبرزها الولايات المتحدة لتزويدها بالسلاح، وأغلب هذه الشركات أمريكية.[53]

د. السعي المستمر لتوسيع قاعدة التطبيع العربي – الإسرائيلي، مع التركيز بشكل واضح على ضمّ السعودية إلى "الاتفاقات الإبراهيمية" الموقّعة سنة 2020، مع غموض الموقف الأمريكي بخصوص حلّ الدولتين.

هـ. إنّ المقارنة بين توجّهات الإدارة الأمريكية الديموقراطية سنة 2024 (السنة الأخيرة لجو بايدن) وبين توجّهاتها سنة 2025 (الإدارة الجمهورية) بخصوص غزة تكشف تباينات وتضارباً في الأقوال في تحديد الاستراتيجية التي تتبنّاها الولايات المتحدة تجاه قطاع غزة، كما تكشف المسافة الواضحة بين الأقوال والسلوك الأمريكي. ويكفي الإشارة لنماذج من ذلك:[54]

- وضع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن Antony Blinken، في خطاب له أمام مجموعة السبع في مؤتمر طوكيو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، مبادئ أساسية للوضع في قطاع غزة، تمثّلت في: لا ترحيل بالقوّة للفلسطينيين من القطاع، ولا لاحتلال "إسرائيل" لقطاع غزة بعد انتهاء الحرب، ووقف الحصار والتضييق على القطاع، ثم إنشاء إدارة فلسطينية تابعة للسلطة الفلسطينية في القطاع ومدعومة دولياً، وحرمان حركة حماس من أيّ دور لها في القطاع. في المقابل قدّم ترامب في شباط/ فبراير 2025 مشروعاً لتحويل قطاع غزة إلى عقار سياحي على غرار الريفييرا، لكنّ مجريات الواقع لم تشهد تنفيذاً لا لتعهدات بلينكن ولا لتعهدات ترامب.
- تكرّرت الإشارات الأمريكية في العهد الديموقراطي لمساندة حلّ الدولتين، لكن ذلك لم ينتقل لأيّ إجراء عمليّ بهذا الاتجاه. وفي مرحلة ترامب، غاب هذا التوجّه بشكل كبير لحساب توجهات جديدة متضاربة، مثل أنّ "إسرائيل" دولة ضيّقة تحتاج لمزيد من المساحات، ثم طرح اقتراحات للبحث عن دول تستقبل الفلسطينيين من سكان مناطق 1967، والسعي الحثيث لتوسيع التطبيع مع "إسرائيل" دون أيّ مؤشرات للمستقبل الفلسطيني، بل إن الدعوة الفرنسية السعودية لاجتماع أممي للنظر في موضوع حلّ الدولتين لقيت معارضة واضحة من الولايات المتحدة، بالرغم من اتّساع الفضاء الدولي المساند لهذه الفكرة.
- التوافق بين الإدارتين الديموقراطية والجمهورية على استمرار تدفّق المساعدات الأمريكية المالية والعسكرية، والمساندة الإعلامية والسياسية لـ"إسرائيل"، خصوصاً في مجلس الأمن.

• سعت الولايات المتحدة خلال الفترة 2023–2025 إلى وضع خطط لتقديم المساعدات للمدنيين في غزة من خلال رصيف بحري، ثم من خلال إسقاط المساعدات جوّاً، غير أنّ جدوى هذه المشروعات كانت مريبة من ناحية، ومحدودة الفائدة من ناحية أخرى.

و. أشار نتنياهو في الأسبوع الأول من آب/ أغسطس 2025 إلى أن خطّته الخاصة بإعادة السيطرة على القطاع وإنهاء حكم حركة حماس ونزع سلاحها، وإيكال السلطة في القطاع إلى إدارة عربية لا تشارك فيها السلطة الفلسطينية، هي خطة تمّ التوافق على الصورة العامة لا التفصيلية فيها مع الإدارة الأمريكية، وهو ما يتّسق مع قول ترامب "على إسرائيل أن تفعل ما تراه".

ز. اتّخذت الولايات المتحدة قراراً بوقف تأشيرات الدخول لرئيس السلطة الفلسطينية والمندوبين الفلسطينيين إلى اجتماعات الأمم المتحدة. ويُلاحظ على هذا الإجراء، الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، أنّه جاء قُبيل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة حلّ الدولتين بدعوة من فرنسا والسعودية في أيلول/ سبتمبر 2025، وخصوصاً مع ارتفاع عدد الدول المساندة لهذا الحل بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة.

وبموجب اتفاقية المقرّ Agreement regarding the Headquarters of the United Nations بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة،[55] الموقّعة سنة 1947، والتي تضمن وصول المندوبين إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لا يجوز للسلطات الأمريكية منعهم إلا إذا كان هناك مبرّر يتعلّق بالأمن القومي الأمريكي (المادة 4، الفقرة 11)، مع اشتراط ألّا يؤدي ذلك إلى تعطيل أعمال الأمم المتحدة. كما يتعينّ على الولايات المتحدة إبلاغ الأمم المتحدة رسمياً، وأن تتيح بدائل لحلّ الإشكال.

ح. شكّل التداخل بين حلّ الدولتين وبين موضوع ضمّ الضفة الغربية، أو أجزاء منها، موقفاً أمريكياً ملتبساً، ويكاد الالتباس أن يكون هو السمة الأبرز في إدارة ترامب الأولى (2017–2021) والثانية (2025 – الآن)، وهو ما يتّضح في المؤشّرات التالية:[56]

• في حزيران/ يونيو 2019 (خلال الرئاسة الأولى لترامب)، أعلن السفير الأمريكي في "إسرائيل" ديفيد فريدمان حقّ "إسرائيل" في "ضمّ بعض مناطق الضفة الغربية".

• في آب/ أغسطس 2025 (خلال الرئاسة الثانية لترامب)، أعلن رئيس مجلس النواب الجمهوري مايك جونسون Mike Johnson أنّ "يهودا والسامرة هي ملك للشعب اليهودي"، وأنّه يدعم "حقّ إسرائيل في مدّ سيادتها عليها".

- عبّر السفير الأمريكي الجديد في "إسرائيل" مايك هاكابي، خلال الرئاسة الثانية لترامب، عن تأييده لضمّ الضفة الغربية ومعارضته لقيام دولة فلسطينية، بل بلغ به الأمر للقول: "حقاً لا يوجد شيء اسمه فلسطيني".[57]
- يُلاحظ أنّ الرئيس الأمريكي ترامب يتجنّب تناول موضوع الضمّ من ناحية، وموضوع الدولة الفلسطينية من ناحية أخرى، مع التذكير بدوره في إعلان القدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل"، وتأييده ضمّها إليها، ثم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

مشروعات الرئيس ترامب بخصوص "السلام" في قطاع غزة:

كرّر ترامب تقديم نفسه كـ"داعية سلام" في العالم، وفي الشرق الأوسط تحديداً، وأعلن خطّته بخصوص قطاع غزة في 2025/9/29، والتي أعلنت "إسرائيل" قبولها في حينها، كما أعلنت المقاومة الفلسطينية قبولها في 2025/10/3، لتنفيذ المرحلة الأولى منها المرتبطة بالجوانب الإجرائية، بينما أحالت القضايا السيادية والوطنية إلى التوافق الوطني الفلسطيني. وتتضمّن الخطة، التي تشمل 20 بنداً، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[58]

1. تبادل الإفراج عن الأسرى والجثث من الطرفين.
2. نزع سلاح المقاومة وتدمير قدراتها العسكرية بما فيها الأنفاق، وضمان أمن دول الجوار من أيّ تهديد مصدره غزة.
3. الامتناع عن إجبار السكان في القطاع على المغادرة القسرية، وضمان حرية الدخول والخروج الطوعي.
4. إنشاء إدارة انتقالية دولية مؤقّتة لضمان الاستقرار في القطاع والدول المجاورة له، وإدارة الشأن الحياتي اليومي عبر هيئة تكنوقراطية فلسطينية.
5. إعادة تأهيل البنية التحتية في القطاع وإدخال المساعدات تحت إشراف منظمات دولية وبالتعاون مع الإدارة الانتقالية.
6. الانسحاب الإسرائيلي من القطاع تدريجياً، مع استمرار وجود أمني في محيطه.
7. "قد" توفّر الظروف السابقة حصول الفلسطينيين على حقّ تقرير المصير وإقامة دولتهم (لكن النصّ لا يشير لموقف أمريكي من هذه الدولة المأمولة ولا يتضمّن الوجوب).

وبعد نحو أسبوعين (2025/10/13)، صدرت وثيقة شرم الشيخ التي أسماها ترامب "إعلان ترامب للسلام والازدهار The Trump Declaration for Enduring Peace and Prosperity"،

ووافق عليها، إلى جانب ترامب، كلّ من مصر وتركيا وقطر. وتؤكّد الوثيقة على نقاط معيّنة هي:[59]

1. تأييد خطة ترامب المعلنة في أيلول/ سبتمبر 2025 لوقف القتال في غزة.
2. التأكيد على التعايش السلمي والاحترام للتراث الديني لشعوب المنطقة.
3. العمل على إنهاء "الإرهاب" و"التطرّف".
4. حلّ النزاعات في المنطقة بالتفاوض والطرق السلميّة.
5. التأكيد على تبادل المنفعة بين "إسرائيل" وجيرانها الإقليميين.

ومن الواضح أنّ السياسة الأمريكية في الشأن الفلسطيني لم تَعرِف أي تَغيُّر جوهري مقارنة بالإدارات السابقة، لكنّ توجّهات ترامب السياسيّة تتّسم ببُعدين سيرافقانه خلال بقيّة فترته (إذا بقي في السلطة):

1. استمرار غياب الغطاء الأخلاقي (الديموقراطية وحقوق الإنسان،...إلخ) لتبرير التدخّلات الأمريكية في المنطقة.
2. استمرار تصرّفاته الدوليّة غير المتوقّعة Unpredictable، والتي تصرف النظر عن الموضوع الفلسطيني.

2. بريطانيا:

بعد أن أشرنا إلى مواقف الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة، وخصوصاً مواقف هيئات الاتحاد الأوروبي والتوجهات العامة لدوله، سيتمّ التركيز على بريطانيا بصفتها أحد القوى المركزية الأوروبية، لكنّها لم تعد عضواً في الاتحاد الأوروبي.[60]

أيّدت حكومة المملكة المتحدة اتفاقية الهدنة التي أُبرمت في كانون الثاني/ يناير 2025، وأكّدت على ضرورة تنفيذها بالكامل. وخلال فترة تعليق المساعدات من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو 2025، أعربت الحكومة البريطانية عن قلقها من أنّ "إسرائيل" "معرّضة" لخطر انتهاك القانون الدولي بمنعها وصول المساعدات، وأكّدت الحكومة معارضتها لأيّ تهجير قسري للفلسطينيين، أو اقتطاع الأراضي داخل قطاع غزة، أو ضمّها من قبل "إسرائيل"، ولم تدعم حكومة المملكة المتحدة استئناف العمليات العسكرية الإسرائيلية في آذار/ مارس أو توسّعها في أيار/ مايو 2025. وفي 2025/5/20، أعلنت الحكومة أنّها ستوقف المحادثات بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع "إسرائيل"، وستراجع خريطة الطريق لسنة 2023 الخاصّة بالعلاقات البريطانية الإسرائيلية (والتي تشمل أهدافاً للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والدفاعي). وفي حزيران/ يونيو 2025، أعلنت الحكومة استعدادها لاتخاذ المزيد من الإجراءات، بما في

ذلك فرض عقوبات محدّدة، إذا لم تطرأ أيّ تغييرات على الإجراءات الإسرائيلية، ودعت بريطانيا كلاً من حماس و"إسرائيل" إلى العودة إلى المحادثات.

وكانت بريطانيا قد أعلنت في أيار/ مايو 2025، عن جولة جديدة من العقوبات ضدّ المنظمات والأفراد المتورّطين في عنف المستوطنين في الضفة الغربية، وهي السلسلة الرابعة من العقوبات المُعلنة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وشاركت بريطانيا في حزيران/ يونيو من العام نفسه، إلى جانب أستراليا وكندا ونيوزيلندا والنرويج، في قرار تجميد أصول وحظر سفر ضدّ الوزيرين الإسرائيليين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش. وقالت المملكة المتحدة أنّ الوزيرَيْن "عُوقبا لتحريضهما المتكرّر على العنف ضدّ المدنيين الفلسطينيين"، فيما ردّ وزير الخارجية الإسرائيلي معتبراً أنّ الإجراء البريطاني "غير مقبول" وأنّ "إسرائيل" ستقرّر ردّها في غضون أسبوع.

وتأتي هذه الإجراءات في أعقاب بيان مشترك صادر عن حكومات فرنسا وكندا والمملكة المتحدة في 19 أيار/ مايو، أعربت فيه عن استعدادها لاتّخاذ "إجراءات ملموسة إضافية" ردّاً على العمل العسكري الإسرائيلي "غير المتناسب تماماً" وانقطاع المساعدات عن قطاع غزة منذ آذار/ مارس 2025.

وأعلنت حكومة المملكة المتحدة أنّها ستعترف بدولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل آمنة ومستقرّة" عندما ترى أنّ ذلك سيدعم "عملية السلام" على أفضل وجه، مضيفة أنّه ينبغي استغلال مؤتمر حزيران/ يونيو (الفرنسي – السعودي) للمساعدة في التقدّم نحو حلّ الدولتين، بما في ذلك من خلال زيادة الدّعم للسلطة الفلسطينية، والاتفاق على الترتيبات الأمنية لغزة ما بعد حماس، واتّخاذ خطوات لمواجهة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة. وأكّدت إميلي ثورنبيري Emily Thornberry، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية، أنّ المملكة المتحدة "بحاجة إلى القيام بذلك [الاعتراف بدولة فلسطينية] مع الفرنسيين".[61]

من الواضح أنّ القرارات البريطانية ذات طابع رمزي، ولا تشكّل تحوّلاً استراتيجياً، وهو ما يتّضح في مواقفها داخل مجلس الأمن. لكنّ ذلك لا يُخفي أنّ الحرج من السلوكيّات الإسرائيلية أصبح أكثر تأثيراً على القرار البريطاني، ناهيك عن التوجّه البريطاني لمسايرة التوجّهات الجديدة في أوروبا بشكل خاص، والدولية بشكل عام.

3. روسيا:

يمكن تحديد الإطار الذي يحكم السياسة الرّوسية في الموضوع الفلسطيني خلال الفترة 2024–2025 بمجموعة مترابطة من المتغيّرات هي:[62]

أ. لا تصنّف روسيا حركة حماس كحركة "إرهابية" على غرار أغلب الدول الغربية، وهو أمر أكّده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin نصّاً، خصوصاً بعد فوز حماس بالانتخابات سنة 2006، وهو ما يفسّر لاحقاً زيادة الانفتاح الرّوسي على تنظيمات المقاومة، خصوصاً حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، من خلال استقبالها لوفود من هذه التنظيمات. لكن روسيا على لسان وزير الخارجية سيرجي لافروف Sergei Lavrov عدّت هجوم 7 أكتوبر "عملاً إرهابياً" لكنّه لا يبرّر لـ"إسرائيل" معاقبة الشعب الفلسطيني بسبب ذلك. كما أنّ بوتين تبنّى "حقّ إسرائيل في الدّفاع عن نفسها"، لكنّ حكومته صوّتت ضدّ تعديلات كندية على مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو إلى "إدانة حماس".

ب. تتمسّك روسيا بضرورة قيام دولة فلسطينية من خلال حلّ الدولتين، وهو موقف روسي متواتر.

ج. استمرار "إسرائيل" في هجماتها على سورية (قبل سقوط النظام السوري في كانون الأول/ ديسمبر 2024)، على الرغم من التحذيرات الرّوسية من استمرار الانتهاك الإسرائيلي للأراضي السورية، وهو ما يعزّز الافتراض بأنّ التقارب الرّوسي مع حركة حماس كان نوعاً من الضغط على "إسرائيل" للتوقّف عن تدخّلاتها في سورية.

د. تأثير معركة طوفان الأقصى على الحرب الروسية في أوكرانيا، سواء من باب صرف الأنظار والانتقادات الغربية عن السياسة الروسية في أوكرانيا، أم اضطرار روسيا لمجاراة التوجّهات الإيرانية المساندة للمقاومة الفلسطينية، خصوصاً بعد الدعم الإيراني لروسيا بالطائرات المسيرّة في حربها الأوكرانية، بالإضافة إلى التعاون بين روسيا وإيران اقتصادياً لتخفيف آثار الحصار الغربي المفروض على كليهما، ناهيك عن ضرورة التنسيق بين الطرفَيْن في مساندتهما للنظام السّوري (في فترة ما قبل سقوطه).

هـ. إنّ غموض الموقف الإسرائيلي من الحرب الأوكرانية دفع روسيا إلى ردّة فعل حذرة، إذ تأخّرت تعزية الرئيس الروسي بوتين لـ"إسرائيل" على قتلاها مدة أسبوع بعد الطوفان، وربطت روسيا ما يجري في الشرق الأوسط بفشل السياسة الأمريكية في مساندة جهود "السلام" في المنطقة. غير أنّ روسيا سعت في المقابل إلى لجم الصراع في قطاع غزة ووقف القتال والسماح بالمساعدات عبر تقديم مشاريع قرار مبكرة في مجلس الأمن في 2023/10/13 (أي بعد نحو أسبوع من الطوفان)، ثم في 2023/10/25، لكنّها فشلت في الحصول على التأييد الدولي بسبب الاعتراض الأمريكي والبريطاني. كما اعترضت روسيا على تعديلات أمريكية في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه على مشروع قرار تقدّمت به الإمارات العربية المتحدة.

و. السعي الرّوسي، خصوصاً مع دول الخليج، إلى التنسيق في نطاق السياسات النفطية ومستويات الإنتاج بالقدر الذي لا يضرّ بالمصالح الرّوسية، وخصوصاً المبيعات النّفطية.

لقد شكّلت الحرب الأوكرانية – الرّوسية، خصوصاً في مراحلها المتواصلة التي بدأت في شباط/ فبراير 2022، نقطة جذب لاهتمامات روسيا الاستراتيجية. وأصبحت روسيا تسعى لتوظيف علاقاتها الدولية مع أقاليم العالم كلّها لضمان كسب هذه الحرب، وهو ما يعني ضرورة النّظر إلى السياسة الرّوسية في المنطقة العربية بشكل خاص، أو الشرق الأوسط بشكل عام، من زاوية التوظيف السياسي للعلاقات العربية الرّوسية لخدمة أهدافها في أوكرانيا، خصوصاً مع تزايد الضّغط الغربي على روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

هناك دول في الشرق الأوسط لم تنضمّ للحصار الاقتصادي الغربي على روسيا، مثل "إسرائيل" ودول الخليج وإيران وتركيا وغيرها، وهو ما دفع روسيا للعمل على تنمية العلاقات مع هذه القوى، وامتدّ ذلك التوجّه إلى المقاومة الفلسطينية وأطراف محور المقاومة، ويكفي النظر في المؤشرات التالية:[63]

أ. إدانة الهجمات الإسرائيلية – الأمريكية على إيران، واعتبار الردّ الإيراني من باب حقّ الدفاع عن النفس في نيسان/ أبريل 2024 وفي حزيران/ يونيو 2025، لكن ذلك لم يمنع الديبلوماسية الرّوسية من محاولة السّعي للعب دور الوسيط بين الطرفين.

ب. تناقلت مصادر إعلامية أنباء عن أنّ روسيا أرسلت خبراء أمنيين لأنصار الله في اليمن، كما أنّها تزوّدهم بصور أقمار صناعية؛ بل إنّ السعودية أبدت قلقاً واعتراضاً من أنباء عن تقديم روسيا مواد عسكرية لأنصار الله.

ج. تعدّدت الزيارات لقادة حركة حماس إلى روسيا (في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وفي أشهر كانون الثاني/ يناير 2024، وآذار/ مارس 2024، وحزيران/ يونيو 2024، وتشرين الأول/ أكتوبر 2024، ثم في شباط/ فبراير 2025). كما سارعت حماس إلى إطلاق سراح بعض الرهائن الإسرائيليين، ممن لهم أصول روسية، والذين تمّ أسرهم خلال هجوم 7 أكتوبر 2023.

د. سعت روسيا إلى إبقاء العلاقة مع النظام السوري الجديد، بعد انهيار نظام بشار الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024، وعملت على ضمان استمرار تواجد بعض قواعدها العسكرية. كما قام وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني بزيارة موسكو في أواخر تموز/ يوليو 2025، وأبدت روسيا نقدها للتدخّلات الإسرائيلية في سورية، وتأكيدها على وحدة سورية وسيادتها.

ومن الواضح أنّ السياسة الرّوسية بين فترتَي الرئيس الديموقراطي الأمريكي جو بايدن وبين الرئاسة الثانية لترامب لم تشهد تغييراً جوهرياً في الموقف من القضيّة الفلسطينيّة، خصوصاً أنّ اللجنة الرباعية التي تشارك فيها روسيا لتسوية النزاع هي أقرب لحالة الشلل التام في المرحلتين. لكن ثمّة مخاوف من احتمال أن تقدّم روسيا تنازلات في الشرق الأوسط للحصول على بعض المكاسب في أوكرانيا، بما في ذلك عدم ذهاب العلاقات الإيرانية الروسية للمدى الذي تطمح به إيران أو بقية أعضاء محور المقاومة، بما في ذلك حركات المقاومة الفلسطينية.[64]

من الواضح أنّ الموقف الرّوسي يتأرجح بين وجهتَي نظر:[65]

أ. يرى تيار فكري أنّ روسيا استفادت من طوفان الأقصى، بل يذهب هذا التيار إلى حدّ القول إنّه من غير المستبعد أن تكون روسيا قد علمت بالتخطيط، أو أسهمت في الطوفان من خلال المعلومات والتنسيق مع المقاومة من خلال إيران، بهدف إرباك السياسة الأمريكية في المنطقة وجرّ الانتباه بعيداً عن أوكرانيا. ولا يستبعد هذا التيار أن تكون حماس تلقّت أسلحة روسية عبر طرف ثالث، أو أنّها تستفيد من خدمات القطاع المصرفي الروسي لتدبير بعض علاقاتها المالية نتيجة التضييق عليها في هذا الجانب.

ب. أما التيار الثاني، فيرى أنّ الموقف الروسي من طوفان الأقصى اعتراه تحوّل تدريجي، إذ بدأ بتبنّي موقفٍ ناقدٍ بقوة لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة، وهو ما يتّضح في مضامين الإعلام الرسمي الرّوسي، لكنّ هذا الموقف بدأ يتغيرّ منذ 2023/10/13، بعد وصف روسيا لما جرى بأنّه "عمل إرهابي" والتأكيد على حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن النفس، مع تقديم التعازي بالقتلى الإسرائيليين، ثم لاحقاً انتقاد الهجمات الإسرائيلية على المدنيين في القطاع. ويرى هذا التيار أنّ روسيا مستفيدة من الطوفان بتحويل الأنظار عن الحرب الأوكرانية من ناحية، واستثمار المظاهرات الواسعة في الدول الغربية تأييداً لقطاع غزة لتعميق الاضطراب في المجتمعات الغربية من ناحية ثانية.

4. الصين:

من المهم الإشارة إلى أنّ السمة المعاصرة للسياسة الخارجية الصينية منذ سنة 1978 تتمثّل في نزعة براجماتية على حساب قدر أقل من التوجّه الأيديولوجي، ثمّ تغليب للنّزعة السّلمية في إدارة العلاقات الدولية من ناحية ثانية، مع العمل على توسيع قاعدة احترام القانون الدولي ثالثاً. وتتّضح أبعاد هذه التوجّهات في عدد من المشروعات الاستراتيجية الصينية المتمثّلة في مبادرات مثل: مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative (BRI) سنة 2013،

تلتها في السنوات الأخيرة مبادرة التنمية العالمية Global Development Initiative (GDI) سنة 2021، ومبادرة الأمن العالمي Global Security Initiative (GSI) سنة 2022، ومبادرة الحضارة العالمية Global Civilization Initiative (GCI) سنة 2023. وتُعدّ هذه المبادرات، إلى جانب مفهوم "مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية"، جزءاً من استراتيجية أوسع لإعادة تشكيل البيئة الدولية وتعزيز الرؤية الصينية للنظام العالمي.[66]

وتُعَدُّ مبادرة الأمن العالمي الصينية بمثابة نموذج للسياسة الخارجية الصينية، فهي تستهدف في غاياتها الكبرى "القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات الدولية، وتحسين حوكمة الأمن العالمي، وتشجيع الجهود الدولية المشتركة لتحقيق المزيد من الاستقرار واليقين في عصر متقلّب ومتغيّر، وتعزيز السلام والتنمية المستدامَيْن في العالم". كما تستهدف المبادرة، في النّطاق الصيني، توسيع دور الصين في السياسة الدولية وتحدي نظام الحوكمة العالمية الذي يقوده الغرب، كما تدعو الوثيقة إلى "سلام" واستقرار دائمَيْن في الشرق الأوسط، وتسعى إلى تعزيز العلاقات مع المنظمات الإقليمية.[67]

وبناءً على هذه التوجّهات، طرحت الصين في مجلس الأمن في 2023/11/30 تصوّراً لتسوية الصراع في الشرق الأوسط على الأسس التالية:[68]

أ. وقف شامل لإطلاق النار وإنهاء القتال، ووجوب تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً فعلياً، وتحقيق هدنة إنسانية دائمة ومستدامة فوراً. وبناءً على قرار مجلس الأمن رقم 2712، ينبغي على مجلس الأمن، استجابةً لدعوات المجتمع الدولي، أن يطالب صراحةً بوقف شامل لإطلاق النار وإنهاء القتال، والعمل على تهدئة النزاع، وتهدئة الوضع في أسرع وقت ممكن.

ب. حماية المدنيين بفعاليّة، ومطالبة جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، لا سيّما فيما يتعلّق بحماية المدنيين. ومن الضروري وقف أيّ هجمات عنيفة ضدّ المدنيين وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وتجنّب استهداف المرافق المدنية. كما ينبغي على مجلس الأمن توجيه رسالة واضحة برفض النقل القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، ومنع تهجيرهم، والدعوة إلى إطلاق سراح جميع المدنيين والرهائن المحتجزين في أسرع وقت ممكن.

ج. ضمان تقديم المساعدة الإنسانية، والامتناع عن حرمان السكان المدنيين في قطاع غزة من الإمدادات والخدمات الضرورية لبقائهم، وإنشاء ممرات إنسانية تُتيح وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق وبشكل مستدام، وتشجيع المجتمع الدولي على

تكثيف المساعدات الإنسانية، وتحسين الوضع الإنساني على الأرض، ودعم الدور التنسيقي للأمم المتحدة ووكالة الأونروا في هذا المجال، وإعداد المجتمع الدولي لدعم إعادة إعمار قطاع غزة بعد انتهاء الصراع.

د. مطالبة أطراف النزاع بضبط النفس لمنع اتّساع نطاق الصراع، والحفاظ على "السلام" والاستقرار في الشرق الأوسط. وينبغي لمجلس الأمن أن يُقدّر دور الدول والمنظمات الإقليمية، وأن يدعم المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة والأمانة العامة، وأن يُشجّع الدول ذات النفوذ على أطراف النزاع على اتخاذ موقف موضوعي وعادل، بما يُمكّنها من القيام بدور بنّاء في تهدئة الأزمة.

هـ. السعي إلى تسوية سياسية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإجماع الدولي، فإنّ التسوية الأساسية لقضية فلسطين تكمن في تطبيق حلّ الدولتين، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة لفلسطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتّع بسيادة كاملة على حدود 1967، وعاصمتها شرقي القدس. وينبغي لمجلس الأمن أن يُسهم في إعادة إحياء حلّ الدولتين. كما ينبغي عقد مؤتمر "سلام" دولي أوسع نطاقاً وأكثر موثوقية وفعالية، بقيادة وتنظيم الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن، لوضع جدول زمني محدد وخريطة طريق لتنفيذ حلّ الدولتين، وتسهيل التوصّل إلى حلّ شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وإنّ أيّ اتفاق بشأن مستقبل قطاع غزة يجب أن يحترم إرادة الشعب الفلسطيني وخياره المستقل، ولا يجوز فرضه عليه.

وتتّضح هذه المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الصينية في الموقف من معركة طوفان الأقصى من خلال ما طرحه وزير الخارجية الصينية وانغ يي Wang Yi في 2025/3/7 على النحو التالي:[69]

أ. اعتبار قطاع غزة ملكاً للشعب الفلسطيني، وجزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية.

ب. لن يؤدي تغيير وضع القطاع بالقوّة إلى "السلام"، بل إلى فوضى جديدة.

ج. إنّ الصين تدعم خطة استعادة "السلام" في قطاع غزة التي أطلقتها مصر ودول عربية أخرى، ويجب عدم تحدّي إرادة الشعب ولا التخلّي عن مبدأ العدالة.

د. على الدول الكبرى تعزيز وقف إطلاق نار شامل ودائم، وزيادة المساعدات الإنسانية، ومراعاة مبدأ حكم الفلسطينيين لفلسطين، والإسهام في إعادة إعمار قطاع غزة، وعلى المجتمع الدولي بناء توافق وتعزيز "السلام" بين فلسطين و"إسرائيل".

هـ. إن القضية الفلسطينية هي صميم قضية الشرق الأوسط، وتكرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو نتيجة لعدم تحقّق حلّ الدولتين إلا جزئياً، وعليه ينبغي للمجتمع الدولي

التركيز بشكل أكبر على حلّ الدولتين، وتقديم المزيد من الدعم لدولة فلسطين المستقلة، وعلى جميع الأطراف في الشرق الأوسط أن تتجاوز خلافاتها لدعم الدولة الفلسطينية.

و. اعتبار "دولة إسرائيل" حقيقة واقعة منذ زمن طويل.

ز. يتعيّن على جميع الفصائل الفلسطينية الالتزام بإعلان بكّين لتحقيق الوحدة وتعزيز الذات.

ح. أما بخصوص المواجهات العسكرية منذ بداية الطوفان، فقد دعت الصين إلى أنه "لا ينبغي أن يصبح الإسرائيليون ولا الفلسطينيون هدفاً لهجمات مسلّحة أو عقاب جماعي".[70]

من جانب آخر، مالت أغلب البيانات الصينية إلى إدانة العديد من التصرّفات الإسرائيلية،[71] مثل الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق في نيسان/ أبريل 2024، واغتيال رئيس حركة حماس إسماعيل هنية في طهران في تموز/ يوليو 2024، كما دانت الهجوم الأمريكي والإسرائيلي على إيران في حزيران/ يونيو 2025.

5. الهند:

على الرغم من التطوّر المتسارع للعلاقات الهندية – الإسرائيلية في كافّة المجالات منذ وصول حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party إلى السلطة سنة 2014، وبالرغم من طغيان التغيّب أو الامتناع عن اتّخاذ موقف واضح من تداعيات طوفان الأقصى، خلال التصويت على قرارات بهذا الشأن في الأمم المتحدة، إلاّ أنّ الهند أيّدت إعلان نيويورك الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2025/9/12، والمؤيّد لإنشاء دولة فلسطينية على أساس حلّ الدولتين، وذلك بالرغم من المعارضة الشرسة من الحكومة الإسرائيلية.[72]

6. اليابان:

يُمكن تحديد الموقف الياباني في الأبعاد التالية:[73]

أ. دانت اليابان هجوم المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر 2023، وأبدت قلقها من تداعيات ردّ الفعل الإسرائيلي، خصوصاً تجاه المدنيين، وأكّدت على ضرورة التفاوض بين الطرفين للوصول لـ"سلام" شامل بينهما.

ب. تشير التصريحات الرسمية وبيانات الأحزاب وهيئات المجتمع المدني الياباني إلى تزايد الانتقاد للسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج. تؤكّد اليابان على أنّ حلّ الدولتين هو المخرج الأنسب للمشكلة في الشرق الأوسط.

د. تعدّ اليابان أنّ قرارات مجلس الأمن الدولي، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق، والمبادرة العربية، تُشكّل الأطر المقبولة للتفاوض بين الأطراف، مع التأكيد على تجنّب العنف بين الطرفين.

هـ. تقوم المشاركة اليابانية في تسوية النزاع على ثلاث أسس هي: الحوار السياسي مع الأطراف الشرق أوسطية، والعمل على بناء الثّقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتقديم المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين. وستواصل اليابان جهودها في هذا الجانب من خلال مؤتمر التعاون للتنمية الفلسطينية بين دول شرق آسيا، إلى جانب مبادرة "ممر السلام والازدهار".

و. تلتزم اليابان باستمرار موقفها باعتبار كلّ النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة سنة 1967 غير شرعيّة ويجب وقفها.

ز. اعتبار حلّ الدولتين هو الحلّ الأنسب في الشرق الأوسط، والاعتراف بفلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، وهو الموقف الذي تبنّته في التصويت على مشروع قرار بهذا الخصوص في الأمم المتحدة سنة 2024.

ح. تقديم الدّعم للفلسطينيين خصوصاً في قطاع غزة؛ وقد بلغت المساعدات اليابانية لفلسطين منذ بداية الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2025 ما قيمته 240 مليون دولار.

خامساً: الرأي العام الدولي

دلّت دراسة سابقة أعدّها وليد عبد الحي، الخبير في الدراسات المستقبلية والاستشرافية، على تراجع واضح للمكانة الدوليّة لـ"إسرائيل"،[74] ويبدو أنّ هذا التراجع استمرّ خلال سنة 2025، وهو ما يتّضح في موقف الرأي العام من السياسات الإسرائيلية في دول أوروبية وآسيوية وإفريقية وأمريكية، كما يشير الجدول التالي:

جدول 8/1: موقف الرأي العام الدولي من "إسرائيل" 2025 (%)[75]

الدولة	تقييم سلبي	تقييم إيجابي	الثقة في نتنياهو	
			سلبي	إيجابي
كندا	60	33	66	26
الولايات المتحدة	53	45	52	32
هولندا	78	19	78	19
إسبانيا	75	18	84	11
السويد	25	20	78	18
اليونان	72	23	74	21

الدولة	تقييم سلبي	تقييم إيجابي	الثقة في نتنياهو	
			سلبي	إيجابي
إيطاليا	66	29	80	14
ألمانيا	64	31	76	21
فرنسا	63	28	77	17
بولندا	62	16	70	11
بريطانيا	61	30	68	24
هنغاريا	53	36	57	31
إندونيسيا	80	17	76	19
اليابان	79	13	78	10
أستراليا	74	25	72	20
كوريا الجنوبية	60	31	64	25
الهند	29	34	28	34
تركيا	93	4	94	2
جنوب إفريقيا	52	34	54	28
كينيا	42	50	40	54
نيجيريا	32	59	38	50
المكسيك	61	24	65	19
البرازيل	58	32	63	27
الأرجنتين	40	26	55	17

ويُشير المعدل العالمي للموقف من "إسرائيل" في دول العيّنة (وتضم 24 دولة)، إلى أنّ النظرة السلبية سادت بنسبة 62%، مقابل نظرة إيجابية بلغت 29%. أمّا الموقف من نتنياهو، فقد بلغت النظرة السلبية (أي عدم الثقة به) 69%، مقابل نظرة إيجابية (ثقة) بنسبة 21%.

وتؤكّد استطلاعات أخرى هذا المنحى، خصوصاً في أوروبا، التي تعدّ تاريخياً الأكثر تناغماً مع السياسات الإسرائيلية.[76] كما تتعزّز هذه البيانات باستطلاعات أخرى تتناول الموقف من الفلسطينيين.[77]

وعند مطالعة استطلاعات الرأي العام الأمريكي، يُلاحظ تراجع تدريجي في نسبة تأييد المجتمع الأمريكي للعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وهو ما يتّضح في الجدول التالي:

جدول 8/2: موقف الرأي العام الأمريكي من العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة (%)[78]

	موافق	غير موافق
تشرين الثاني/ نوفمبر 2023	50	45
تموز/ يوليو 2025	32	60

أمّا طبقاً للانتماء الحزبي، فإنّ الاستطلاعات تشير إلى أنّ الانقسام هو السّمة الواضحة في الرأي العام الأمريكي، كما يتّضح من الجدول التالي:

جدول 8/3: نسبة تأييد العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة طبقاً للانتماء الحزبي في الولايات المتحدة (%)[79]

الانتماء الحزبي	تشرين الثاني/ نوفمبر 2023	تموز/ يوليو 2025
الجمهوريون	71	71
المستقلّون	47	25
الديموقراطيون	36	8

وتكشف هذه الاستطلاعات عن تباين واضح داخل الرأي العام الأمريكي من ناحية، وعن تباين حادّ في المواقف الحزبية من ناحية ثانية، فالفرق بين الجمهوريين والديموقراطيين يتراوح بين الضِّعف في المرحلة الأولى إلى تسعة أضعاف في المرحلة الثانية.

ومن جانب آخر، مثّلت ظاهرة أسطول كسر الحصار على قطاع غزة، والذي عُرِف بـ"أسطول الصمود العالمي"، مؤشّراً إضافياً على تنامي التعاطف الشعبي والرسمي الدولي مع المعاناة الإنسانية في غزة. وقد بدأ التحضير لهذه الخطوة بعد منتصف سنة 2025 من قِبل عدد من مؤسسات المجتمع المدني الدولية،[80] وشارك فيها عشرات السفن والقوارب من عشرات الدول من مختلف الأقاليم، ومن شخصيات سياسية وبرلمانية وحقوقية وفنية...إلخ.[81]

خلاصة يُمكن تحديد البُعد الدولي المستقبلي 2026–2027، وخصوصاً في الأبعاد الاستراتيجية للقضية الفلسطينية، في المحاور التالية:

1. سيكون موضوع إعادة إعمار قطاع غزة، بحكم مقتضيات الاستعجال فيه، هو مسرح الشدّ والجذب خلال السنتين القادمتين في شبكة العلاقات الدولية مع الموضوع الفلسطيني. ومن المرجّح أن يرتبط هذا الموضوع باشتراطات سياسية دولية وإقليمية تضع المفاوض الفلسطيني أمام ظروف غاية في التعقيد، وسيتمحور النقاش الفلسطيني الدولي حول النقاط التالية:

- حجم المساعدات وتقديرها وأولوياتها ومراقبتها، خصوصاً في المعابر بين القطاع وكلّ من "إسرائيل" ومصر، واحتمالات تشغيل ميناء غزة ومطارها.
- الشروط السياسية التي ستفرضها الدول المتبرعة، خصوصاً موضوع بنية السلطة السياسية والإدارية في القطاع، ثمّ نزع سلاح المقاومة، والاعتراف بـ"إسرائيل"، وتشجيع التطبيع العربي – الإسرائيلي والترويج له. وقد تجري محاولات لتأويل أو إضعاف قرارات الهيئات القضائية الدولية ضدّ "إسرائيل" أو حتى إلغاؤها، كما حدث سابقاً مع قرار اعتبار الصهيونية حركة عنصرية سنة 1975 والذي أُلغي سنة 1991.
- تحديد الجهات المشرفة على تنفيذ خطط الإعمار، وقد تجري مساومات واسعة وشرسة بين شركات الدول التي تنخرط في مشاريع إعادة الإعمار.

ذلك يعني أنّ معركة الإعمار ستكون قاسية إلى حدّ بعيد، لا سيّما أنّ الدول الأقرب لمساندة المقاومة (إيران، وروسيا، والصين، وبعض الدول العربية والإسلامية، وبعض الدول من أوروبا، والعالم النامي الأقل تبعيّة للسياسة الأمريكية) لا يشير سجلّها التاريخي في نصيبها من المساعدات المادية أو المالية للفلسطينيين إلى القدرة أو الرّغبة في تقديم الدعم الكافي للإعمار؛ وإنْ كانت هذه المجموعة أقل اشتراطاً سياسياً لمساعداتها، بينما الدول الأكثر قدرة على الدعم للإعمار (الولايات المتحدة، وأوروبا، وأغلب الدول الخليجية) ستكون هي الأكثر اشتراطاً سياسياً واستراتيجياً لتقديم الدعم، وهو ما سيضع الطّرف الفلسطيني أمام خيارَيْن قاسيَيْن، هما إمّا التعايش لفترة طويلة مع الدمار والفقر والأمراض والحدّ الأدنى من الإعمار، أو تقديم تنازلات سياسيّة لا تقلّ قسوة عن الدمار والفقر والمرض.

2. ستتواصل المواجهات الديبلوماسية الدولية بخصوص "الدولة الفلسطينية أو حلّ الدولتين"، وهو موضوع من الصعوبة بمكان التقدّم فيه كثيراً في السنتَيْن القادمتَيْن لأسباب عديدة، هي: استمرار الاتجاه الخطي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط،[82] ممّا سيكون له تداعيات سلبية وإيجابية على الموضوع الفلسطيني. فلا شكّ أنّ نتائج معركة طوفان الأقصى

من ناحية، وطبيعة المواقف العربية والإسلامية من ناحية ثانية، وملابسات المشكلات الناتجة عن ارتفاع نسبة عدم الاستقرار السياسي في الإقليم الشرق أوسطي من ناحية ثالثة، هي التي تُحدِّد السّمة المركزية للاتجاهات المستقبلية.

كما أنّ احتمالات البجعة السوداء Black Swan في إقليم غير مستقر (بل يحتلّ المرتبة الأولى عالمياً في معدّل عدم الاستقرار) تصبح أكثر احتمالاً، ممّا قد يقود لتحوّلات جذرية غير منتظرة. كما أنّ مستقبل الاعتراف بدولة فلسطينية سيُواجِه في الأعوام القليلة القادمة سياسة إسرائيلية تتّسم بسمة مركزية، هي تغيير الواقع الميداني في الأراضي المحتلة 1967 باتجاه جعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً متعذّراً، من خلال التوسيع المستمر للاستيطان، وتفكيك البنى السياسية الفلسطينية (السلطة الفلسطينية أو المقاومة على حدّ سواء)، ثمّ الضغط باتجاه توسيع مجالات التهجير القسري أو "الطوعي".

ويؤدّي ذلك إلى تراخي الضغط الدولي، لكنّه قد يفرز توتّرات بين "إسرائيل" وبعض القوى الدولية، إذ يبدو القلق الإسرائيلي واضحاً من تداعيات اتّساع الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة من خلال مشروع حلّ الدولتين، الذي تمتدّ جذوره إلى قرار الأمم المتحدة رقم 181 في 1947/11/29، وصولاً إلى قرار مؤتمر الأمم المتحدة الذي دعت له فرنسا والسعودية في تموز/يوليو 2025، والدّاعي في بيانه إلى حلّ الدولتين.

ويبدو أن ردّ الفعل الإسرائيلي قد يأخذ شكل إجراءات إسرائيلية انتقامية قاسية لمنع ذلك، وستكون إعاقة إعادة إعمار قطاع غزة أبرز الأدوات الإسرائيلية، وستعمل على ربط الإعمار بشروط وإجراءات تدفع إلى خفض أيّ مكاسب فلسطينية ذات طابع استراتيجي، خصوصاً أنّ عدم الاستقرار الشرق أوسطي يجعل "إسرائيل" في حالة قلق دائم يدفعها لإجراءات مثل إعادة احتلال قطاع غزة، أو استمرار الحصار، أو تشديد الضغوط المختلفة عليه، أو الترويج لفكرة ما يُسمّى "الهجرة الطوعية" لسكّانه، أو بسط السيادة الإسرائيلية على أراضٍ في الضفة الغربية ومحيط قطاع غزة، مما قد يترتّب على هذه الإجراءات الإسرائيلية عزلة دوليّة لها، أو تعثّر التطبيع العربي الإسرائيلي، أو زيادة المسؤولية عن إعالة السكان الفلسطينيين، وفرض العقوبات من جهات دولية، وتصاعد التهديدات الأمنية على جبهات متعددة.[83]

ويبدو أنّ أمام "إسرائيل" مسارَيْن ضيّقَيْن في ديبلوماسيتها تجاه المجتمع الدولي، هما:

- عدم قبول حلّ الدولتين بكلّ ما يترتب عليه من تداعيات، سبقت الإشارة إليها، من قِبَل المجتمع الدولي، خصوصاً إذا حصل أيّ تراخٍ أمريكي نسبّي في هذا الجانب.
- القبول بحلّ الدولتين مع العمل على تكييف مفهوم الدولة لتكون منزوعة السلاح، وجعل مفهوم الدولة أقرب إلى الحكم الذّاتي، وترسيم الحدود للكيان الفلسطيني بالشّكل الذي يمنح

"إسرائيل" مزايا أمنية واسعة تصل إلى حقّ الاعتراض على بعض سياسات أيّ سلطة تتولّى الحكم في الدولة الفلسطينية المقترحة، مع منح حرية المسلمين في الوصول إلى المسجد الأقصى ضمن السيادة الإسرائيلية، وعدم تغيير في وضع القدس كعاصمة أبدية لـ"إسرائيل". وهو ما يعني احتمال أن تكون الدولة الفلسطينية، في التّخطيط الإسرائيلي المستقبلي، تشمل مناطق أ وبعض مناطق ب، بينما تبقى مناطق ج ضمن الحدود الإسرائيلية، خصوصاً أنّ الجزء الأكبر من المستوطنات مُقام في أراضي المنطقة ج، التي تمثّل 61% تقريباً من مساحة الضفة الغربية. غير أنّ إقامة الدولة الفلسطينية (حتى بالشكل الذي تقبله "إسرائيل") يقتضي تفكيك المستوطنات أو قدراً منها في الضفة الغربية، والتي تصل إلى 141 مستوطنة و335 بؤرة استيطانية، بالإضافة إلى 15 في شرقي القدس، ويعيش في هذه المستوطنات أكثر من مليون يهودي.[84] وهو ما يعني أنّ تفكيك المستوطنات أو نسبة ذات دلالة منها (خصوصاً أنّ محكمة العدل الدولية قضت بعدم مشروعية هذه المستوطنات) قد يفتح مجالاً لحرب أهلية بين المستوطنين في الضفة الغربية وبعض أنصارهم من اليمين من ناحية، والحكومة الإسرائيلية من ناحية أخرى، ناهيك عن أنّ التنوّع الإثني والثقافات الفرعية في المجتمع الإسرائيلي قد تغذّي هذا الاحتمال.[85]

أمّا بالنسبة للتهجير، فلا يبدو أنّ خيار التهجير القسري الواسع مقبولاً دولياً، لكن سياسات اليمين الإسرائيلي قد تدفع الأمور بهذا الاتجاه إذا توافرت ظروف دولية وإقليمية مواتية. ويبدو أنّ الوضع في القطاع أكثر حرجاً منه في الضفة الغربية، بحكم وطأة ظروف الحياة نتيجة الحرب، لكن من الصعب تصوّر أن يتم ذلك خلال الفترة القصيرة القادمة (2026–2027).

3. فيما يتعلّق بشبكة العلاقات الإسرائيلية الدولية، فمن غير الممكن تجاهل التحوّل النّسبي الواضح في الرأي العام الدولي من ناحية وبعض الكتل الإقليمية من ناحية ثانية؛ ففي الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، ودول مجموعة سيلاك (أمريكا اللاتينية والكاريبي)، والبريكس، هناك مواقف أضحت أقل انحيازاً لـ"إسرائيل". كما أنّ التوجّهات السياسية للحزب الديموقراطي في أمريكا قد تُعطي فرصة لبعض التباين النسبي بين السياسة الأمريكية والإسرائيلية في ظلّ توجّهات الرأي العام الأمريكي الأخيرة؛ فإذا فاز رئيس ديموقراطي أو تزايد وزن الديموقراطيين في الكونجرس الأمريكي، فإنّ اليمين الإسرائيلي لن يكون مرتاحاً بالقدر نفسه إذا كرّس الجمهوريون فوزهم في الانتخابات التشريعية النصفية.

ويبدو أن كلاً من روسيا والصين لن تشهدا تغيّراً استراتيجياً في توجّهاتهما تجاه القضية الفلسطينية، ولكن قد تكون روسيا أكثر تحرراً من أعباء الحرب الأوكرانية التي يرجّح توقّفها

خلال الفترة 2026–2027، وهو ما قد يعطي فرصة أفضل لتنشيط دورها في المنطقة، وهو ما قد يكون أقل سوءاً للجانب الفلسطيني. أمّا الصين، فإنّ موضوع تايوان قد يكون نقطة التركيز للديبلوماسية الصينية خلال الفترة 2026–2027، وبالرغم من النزعة البراجماتية المتزايدة في الديبلوماسية الصينية، فإنّ احتدام موضوع تايوان قد يضع "إسرائيل" في موقف مرتبك بين المطالب الأمريكية من ناحية، والمطالب الصينية من ناحية ثانية.

أخيراً، قد تحدث بعض الملابسات بين "إسرائيل" وبعض الدول التي تصرّ على ضرورة تطبيق قرار المحكمة الجنائية الدولية، وخصوصاً اعتقال شخصيات إسرائيلية هما نتنياهو ووزير دفاعه الأسبق يوآف جالانت، وخصوصاً أنّ دولاً من الاتحاد الأوروبي أعلنت استعدادها لتطبيق القرار، مثل إسبانيا، وبلجيكا، وهولندا، وإيرلندا، وليتوانيا، وسلوفينيا،[86] ناهيك عن عشرات الدول الأخرى في مختلف القارات.

كما أنّ طموحات "إسرائيل" لإنجاز مشروع "إسرائيل الكبرى" ستظلّ متداولة، سواءً في إطارها الأمني الذي يتبنّاه نتنياهو وقوى اليمين الديني الصهيوني (التوسّع، وإيجاد مناطق عازلة بين "إسرائيل" ودول الجوار العربي معها)،[87] أو في إطارها الاقتصادي الذي تبنّاه رؤساء الوزراء السابقين مثل شمعون بيريز Shimon Peres وإسحق رابين Yitzhak Rabin (أن تكون "إسرائيل" هي المركز الاقتصادي والتكنولوجي لمنطقة الشرق الأوسط على غرار البينالوكس Benelux (بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورج))؛[88] ولا شكّ أنّ للمفهومين مخاطرهما على استقرار المنطقة واستقلالها.

هوامش

[1] General Assembly Adopts Resolution Calling for Immediate, Sustained Humanitarian Truce Leading to Cessation of Hostilities between Israel, Hamas, General Assembly, Tenth Emergency Special Session, 40th & 41st Meetings, GA/12548, UN Meetings Coverage and Press Releases, 27/10/2023, https://press.un.org/en/2023/ga12548.doc.htm

[2] General Assembly Adopts Three Resolutions to Advance Middle East Peace, Two-State Solution, Seventy-ninth Session, 45th & 46th Meetings, UN, 3/12/2024, https://www.un.org/unispal/document/general-assembly-adopts-three-resolutions-to-advance-middle-east-peace-two-state-solution

[3] General Assembly Adopts Resolution Demanding Israel Immediately End Blockade of Gaza, Open All Border Crossings, Ensure Aid Reaches Palestinian Civilian Population, 10th Emergency Special Session, 60th Meeting, GA/12690, UN Meetings Coverage and Press Releases, 12/6/2025, https://press.un.org/en/2025/ga12690.doc.htm

[4] Emergency Meeting, UN Meetings Coverage and Press Releases, https://press.un.org/en/emergency-meeting

[5] UN News (@UN_News_Centre), X (Twitter), 12/9/2025, 5:44 p.m., https://x.com/UN_News_Centre/status/1966513311547032059?s=20; and 80th session of the United Nations General Assembly in New York: opening day, site of Élysée, 22/9/2025, https://www.elysee.fr/en/emmanuel-macron/2025/09/22/80th-session-of-the-united-nations-general-assembly-in-new-york-opening-day

[6] The Middle East, Including the Palestinian Question, July 2025 Monthly Forecast, site of Security Council Report, 30/6/2025, https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-07/the-middle-east-including-the-palestinian-question-21.php

[7] Ibid.

[8] Security Council Fails to Adopt Resolution Calling for Permanent Ceasefire in Gaza, Owing to Veto by United States, Security Council, 9929th Meeting, SC/16078, UN Meetings Coverage and Press Releases, 4/6/2025, https://press.un.org/en/2025/sc16078.doc.htm

[9] Security Council: US votes against resolution on Gaza ceasefire, site of UN News, 18/9/2025, https://news.un.org/en/story/2025/09/1165881

[10] The Middle East Including the Palestinian Question: Vote on a Draft Resolution, What's in Blue, Security Council Report, 4/6/2025, https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2025/06/the-middle-east-including-the-palestinian-question-vote-on-a-draft-resolution-6.php

[11] القرار 2803 (2025) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة 10046، المعقودة في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، S/RES/2803 (2025)، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، 2025/11/17، في: https://docs.un.org/ar/S/RES/2803(2025)

[12] Udi Dekel, International Recognition of a Palestinian State—Tsunami or Ripples?, INSS, 6/8/2025, https://www.inss.org.il/publication/international-tsunami/

[13] Israel's restrictions on UN agencies in Gaza highlighted at world court, site of UN News, 28/4/2025, https://news.un.org/en/story/2025/04/1162656

[14] Joint statement by OCHA, OHCHR, UNDP, UNFPA, UNICEF, UNOPS, UNRWA, WFP and WHO on fuel shortage in Gaza, site of United Nations Development Programme (UNDP), 12/7/2025, https://www.undp.org/press-releases/joint-statement-ocha-ohchr-undp-unfpa-unicef-unops-unrwa-wfp-and-who-fuel-shortage-gaza

15 Mared Gwyn Jones, EU must suspend ties with Israel to prevent crimes of genocide in Gaza, UN rapporteur says, site of Euronews, 10/4/2024, https://www.euronews.com/my-europe/2024/04/10/eu-must-suspend-ties-with-israel-to-prevent-crimes-of-genocide-in-gaza-un-rapporteur-says

16 Farnoush Amiri, US issues sanctions against UN investigator probing abuses in Gaza, AP, 10/7/2025, https://apnews.com/article/francesca-albanese-gaza-genocide-sanctions-un-israel-ff0501f318b7dd0d923c30f10b639724

17 تقرير الأونروا رقم 203 حول الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية)، موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2026/1/7، في: https://www.unrwa.org/ar

18 Summary of the Order of 26 January 2024 in Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), ICJ, 26/1/2024, https://www.icj-cij.org/node/203454

19 Order of 24 May 2024 in Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), ICJ, 24/5/2024, https://www.icj-cij.org/node/204091

20 Press Release No. 2024/57: Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, ICJ, 19/7/2024, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-pre-01-00-en.pdf

21 ICJ, Advisory Opinion: Obligations of Israel in Relation to the Presence and Activities of the United Nations, Other International Organizations and Third States in and in Relation to the Occupied Palestinian Territory, UN, 22/10/2025, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2025/10/advisory-opinion-22-Oct-2025.pdf

22 لجنة الأمم المتحدة تجد أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في قطاع غزة، موقع مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، 2025/9/16، في: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2025/09/israel-has-committed-genocide-gaza-strip-un-commission-finds؛ وانظر:

Legal analysis of the conduct of Israel in Gaza pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, Human Rights Council (HRC), A/HRC/60/CRP.3, site of Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 16/9/2025, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp-3.pdf

23 International Relations: Inter-Governmental Organizations (IGOs), site of Penn Libraries Guides, https://guides.library.upenn.edu/c.php?g=1274605&p=9481230

24 الحالة في دولة فلسطين: الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية تصدر أمراً بالقبض على محمد دياب إبراهيم المصري (الضيف)، موقع المحكمة الجنائية الدولية، 2024/11/21، في:

https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-issues-warrant-arrest-mohammed-diab-ibrahim?lang=Arabic؛ وانظر:

State of Palestine: Situation in the State of Palestine: ICC-01/18, site of International Criminal Court (ICC), https://www.icc-cpi.int/palestine; and Pre-Trial Chamber: Before Judge Nicolas Guillou, Presiding Judge, Judge Reine Adélaïde Sophie Alapini-Gansou and Judge Beti Hohler: Situation in the State of Palestine, ICC-01/18, ICC, 14/2/2025, https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/0902ebd180abdcb5.pdf

[25] حول هذه الجوانب المختلفة من السياسة الأوروبية، انظر التفاصيل في: انتقادات دولية واسعة لرفض أميركا منح تأشيرات لمسؤولين فلسطينيين، الجزيرة.نت، 2025/8/30، في: https://aja.ws/v6bkhu؛ وردود فعل الاتحاد الأوروبي على الحرب الفلسطينية الإسرائيلية، موقع ويكيبيديا، انظر: https://ar.wikipedia.org؛ وانظر:

Statement of the Members of the European Council on the Situation in the Middle East, site of European Council, 15/10/2023, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/10/15/statement-agreed-by-the-27-members-of-the-european-council-on-the-situation-in-the-middle-east/; EU Countries Divided over Israel Sanctions Due to Gaza War Conduct, *Haaretz*, 30/8/2025, https://www.haaretz.com/world-news/europe/2025-08-30/ty-article/eu-countries-divided-over-israel-sanctions-due-to-gaza-war-conduct/00000198-fb1f-d2dc-afde-ff1f73f40000; and Suzanne Lynch and Barbara Moens, Israel is Acting Against International Law, Says Borrell, site of Politico, 10/10/2023, https://www.politico.eu/article/israel-acting-against-international-law-says-eu-diplomat-josep-borrell

[26] Spain to give UNRWA extra $3.8 mln after key donors suspend aid, Reuters, 5/2/2024, https://www.reuters.com/world/spain-give-unrwa-extra-38-mln-after-key-donors-suspend-aid-2024-02-05/; EU resumes funding to UN refugee agency for the Palestinian population, site of The Brussels Times, 5/3/2024, https://www.brusselstimes.com/952424/eu-resumes-funding-to-un-refugee-agency-for-the-palestinian-population; UNRWA: HRVP Borrell speaks to UN Secretary-General Guterres, site of European External Action Service (EEAS), 29/1/2024, https://www.eeas.europa.eu/eeas/unrwa-hrvp-borrell-speaks-un-secretary-general-guterres_en; and Stubb, Orpo condemn Iran's "reckless" attack on Israel, site of Yle News, 14/4/2024, https://yle.fi/a/74-20083582

[27] Josep Borrell Fontelles (@JosepBorrelF), X (Twitter), 31/1/2024, 3:19 pm, https://x.com/JosepBorrellF/status/1752683089447268718?s=20

[28] Commission will proceed to paying €50 million to UNRWA and increase emergency support to Palestinians by €68 million in 2024, site of European Commission, 1/3/2024, https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/news-stories/news/commission-will-proceed-paying-eu50-million-unrwa-and-increase-emergency-support-palestinians-eu68-2024-03-01_en

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو في 2024/3/1، على أساس أن دولار واحد يساوي 0.9248.

[29] Eduardo González, Spain Will Continue to Support UNRWA Despite Possible Involvement of Some Members in Hamas Attacks, site of EditoRed Eurolatam, 30/1/2024, https://editored.org/2024/01/30/spain-will-continue-to-support-unrwa-despite-possible-involvement-of-some-members-in-hamas-attacks/?lang=en; and Pablo Bustinduy (@pbustinduy), X (Twitter), 29/1/2024, 2:34 p.m., https://x.com/pbustinduy/status/1751946956463546799?s=20

[30] Jennifer Rankin, European Commission calls for freezing of free trade with Israel over Gaza, *The Guardian*, 17/9/2025, https://www.theguardian.com/world/2025/sep/17/european-commission-calls-for-freezing-of-free-trade-with-israel-over-gaza; Rachel Hagan and Paul Adams, EU proposes curbs on trade with Israel over Gaza war, BBC, 17/9/2025, https://www.bbc.com/news/articles/cvgr4nj7405o; and Jennifer Rankin, Ursula von der Leyen calls for suspension of EU free trade with Israel, *The Guardian*, 10/9/2025, https://www.theguardian.com/world/2025/sep/10/ursula-von-der-leyen-suspension-eu-trade-israel

[31] Jennifer Rankin, Ursula von der Leyen calls for suspension of EU free trade with Israel, *The Guardian*, 10/9/2025; and site of Aljazeera, 23/9/2025, https://aje.io/mqkf61

[32] Matt Ford, Midhat Fatimah and Wesley Dockery, EU suspends Israel payments over Gaza, site of DW, 10/9/2025, https://www.dw.com/en/eu-suspends-israel-payments-over-gaza/live-73944579

[33] The Unit for Political Studies, Transformations in European Attitudes toward the Genocidal War on Gaza, site of Arab Center Washington DC, 4/6/2025, https://arabcenterdc.org/resource/transformations-in-european-attitudes-toward-the-genocidal-war-on-gaza/

[34] UN News (@UN_News_Centre), X (Twitter), 12/9/2025, 5:44 p.m.

[35] انظر تفاصيل هذه المواقف في:

The African Union Delivered its Oral Statement Before the International Court of Justice for the Palestine Advisory Opinion Proceedings, site of African Union, 28/2/2024, https://au.int/en/pressreleases/20240228/african-union-delivered-its-oral-statement-international-court-justice; Press Statement by the Chairperson of the African Union Commission on the Escalation of Hostilities in the Middle East, African Union, 13/6/2025, https://au.int/en/pressreleases/20250613/auc-chairperson-statement-escalation-hostilities-middle-east; African Union Addresses International Court of Justice on Humanitarian Crisis in Occupied Palestinian Territory, African Union, 3/5/2025, https://au.int/en/pressreleases/20250503/african-union-addresses-international-court-justice-humanitarian-crisis-0; The African Union Commission Chairperson strongly condemns the mass killing of Palestinians queuing for humanitarian aid, African Union, 1/2/2024, https://au.int/en/pressreleases/20240201/chairperson-strongly-condemns-mass-killing-palestinians; https://archives.au.int/bitstream/handle/123456789/10712/Assembly%20AU%2018%20%28XXXVIII%29%20Rev.%20-%20Rpt%20Situation%20in%20Palestine%20_%20E.pdf; and https://portal.africa-union.org/DVD/Documents/DOC-AU-DEC/Assembly%20AU%20Decl%204%20(XXXVII)%20_E.pdf

[36] African attitudes to, and solidarity with, Palestine, site of Transnational Institute, 26/7/2024, https://www.tni.org/en/article/african-attitudes-to-and-solidarity-with-palestine

[37] XVI BRICS Summit: Kazan Declaration: Strengthening Multilateralism for Just Global Development and Security, site of President of Russia, 23/10/2024, https://static.kremlin.ru/media/events/files/en/RosOySvLzGaJtmx2wYFv0lN4NSPZploG.pdf

[38] Julia Lima and Eduarda Galdino, BRICS Leaders' Declaration Condemns Wars and Calls for Reform of Global Governance, site of BRICS Brasil 2025, 17/7/2025, https://brics.br/en/news/collabs/collaborative-communication/brics-leaders-declaration-condemns-wars-and-calls-for-reform-of-global-governance

[39] Astana Declaration of the Council of Heads of State of the Shanghai Cooperation Organisation, site of The Shanghai Cooperation Organisation (SCO), 9/7/2024, https://eng.sectsco.org/20240709/1438929.html

[40] انظر التفاصيل في:

Sachin Parashar, Government abandons SCO statement condemning Israel, site of The Times of India, 15/6/2025, https://timesofindia.indiatimes.com/india/government-abandons-sco-statement-condemning-israel/articleshow/121854544.cms

[41] Riyaz ul Khaliq, SCO calls for ceasefire in Gaza, 'just solution' to Palestinian issue, Anadolu Agency, 1/9/2025, https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/sco-calls-for-ceasefire-in-gaza-just-solution-to-palestinian-issue/3675394

[42] Meghan Murphy, The Sources of Southeast Asian Discontent Over Gaza, site of Asia Society Policy Institute, 13/5/2025, https://asiasociety.org/policy-institute/sources-southeast-asian-discontent-over-gaza

[43] انظر التفاصيل في:

UN News (@UN_News_Centre), X (Twitter), 12/6/2025, 11:58 p.m., https://x.com/UN_News_Centre/status/1933267689222316538; General Assembly Adopts Resolution Calling for Immediate, Sustained Humanitarian Truce Leading to Cessation of Hostilities between Israel, Hamas, General Assembly, Tenth Emergency Special Session, 40th & 41st Meetings, GA/12548, UN Meetings Coverage and Press Releases, 27/10/2023; UNGA demands ceasefire in Israel's war on Gaza: How your country voted, Aljazeera, 13/12/2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/12/13/unga-decisively-backs-gaza-ceasefire-resolution-how-your-country-voted; and UNGA demands permanent ceasefire in Gaza: How did your country vote, Aljazeera, 12/12/2024, https://www.aljazeera.com/news/2024/12/12/un-demands-permanent-ceasefire-in-gaza-how-did-your-country-vote

[44] CELAC member states divided over Israel-Gaza war stance, site of Searchlight, 5/3/2024, https://www.searchlight.vc/front-page/2024/03/05/celac-member-states-divided-israel-gaza-war-stance; Members of the CELAC: Community of Latin American and Caribbean States, site of WorldData.info, https://www.worlddata.info/alliances/celac.php; and Andreia Verdelio, Brazil, 23 other Celac countries call for immediate ceasefire in Gaza, site of Agência Brasil, 4/3/2024, https://agenciabrasil.ebc.com.br/en/internacional/noticia/2024-03/brazil-23-other-celac-countries-call-immediate-ceasefire-gaza

[45] لمزيد من التفاصيل انظر: وليد عبد الحي، جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سيلاك CELAC) وطوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/8/1، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_CELAC_alAqsaFlood_8-24.pdf

[46] لمزيد من التفاصيل عن مواقف دول السيلاك كل على حدة انظر: المرجع نفسه.

[47] Tobias Holcman, Israel and Bolivia renew diplomatic relations after years of estrangement following Gaza war, *The Jerusalem Post*, 10/12/2025, https://www.jpost.com/israel-news/article-879824

[48] نظراً للتباين في معايير اعتماد المنظمة كمنظمة دولية غير حكومية تتضارب تقديرات عدد هذه المنظمات، انظر:

Sarah Sunn Bush, Jennifer Hadden and Melissa Pavlik, "How Many International Non-Governmental Organizations Are There? Assessing Missingness and Its Implications in INGO Datasets," site of The Political Economy of International Organization (PEIO), 11/6/2024, https://www.peio.me/wp-content/uploads/PEIO16/submission_140.pdf

[49] Israel's new INGO registration measures are a grave threat to humanitarian operations and international law, ReliefWeb, 6/5/2025, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/israels-new-ingo-registration-measures-are-grave-threat-humanitarian-operations-and-international-law-55-organisations-say-6-may-2025; and Matthew Doran and Sami Sockol, Israeli military expert predicts Gaza war to continue for 10 years, ABC News, 26/7/2025, https://www.abc.net.au/news/2025-07-27/israeli-military-expert-predicts-gaza-war-to-last-10-more-years/105569040

[50] Matthew Doran and Sami Sockol, Israeli military expert predicts Gaza war to continue for 10 years, ABC News, 26/7/2025.

[51] للاطلاع على تفاصيل هذه البنود، انظر:

French historian: Israel destroyed 4,000-year-old culture in Gaza, Aljazeera, 11/1/2024, https://www.aljazeera.com/video/the-bottom-line/2024/1/11/french-historian-israel-destroyed-4000-year-old-culture-in-gaza; Rebecca Ratcliffe et al., US risks 'complicity in war crimes', says Human Rights Watch – as it happened, *The Guardian*, 9/12/2023, https://www.theguardian.com/world/live/2023/dec/08/israel-hamas-war-live-updates-gaza-palestine-idf-civilians-blinken; Humeyra Pamuk and Idrees Ali, US has agreed to send more bombs and warplanes to Israel, sources say, Reuters, 30/3/2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/us-has-signed-off-more-bombs-warplanes-israel-washington-post-reports-2024-03-29; Ellen Knickmeyer, US spends a record $17.9 billion on military aid to Israel since last Oct. 7, AP, 07/10/2024, https://apnews.com/article/israel-gaza-war-us-military-spending-8e6e5033f7a1334bf6e35f86e7040e14; The Unit for Political Studies, Normalization and displacement: Saudi Arabia and Trump's Gaza proposal, Arab Center Washington DC, 20/2/2025, https://arabcenterdc.org/resource/normalization-and-displacement-saudi-arabia-and-trumps-gaza-proposal/; Abigail Hauslohner and Michael Birnbaum, US inundated with claims that American arms killed Gaza civilians, *The Washington Post*, 30/10/2024, https://www.washingtonpost.com/national-security/2024/10/30/us-weapons-israel-gaza-civilian-deaths/; and Dashboard: Swords of Iron, INSS, https://www.inss.org.il/publication/war-data/#elementor-toc__heading-anchor-13

[52] Security Council: US votes against resolution on Gaza ceasefire, UN News, 18/9/2025; and Michelle Nichols, US casts 6th veto at United Nations over war in Gaza, Reuters, 19/9/2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/us-vetoes-un-demand-ceasefire-aid-access-gaza-2025-09-18/

[53] انظر: من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية: تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة المحتلة منذ عام 1967 فرانشيسكا ألبانيزي، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة والخمسون، A/HRC/59/23، 2025/7/2، في: https://docs.un.org/ar/A/HRC/59/23؛ وانظر:

Costs of United States Military Activities in the Wider Middle East Since October 7, 2023, site of The Watson School of International and Public Affairs (Brown University), 7/10/2025, https://costsofwar.watson.brown.edu/paper/WiderMiddleEastCosts

[54] انظر التفاصيل في:

Tom Bateman, US allies break with Trump to force diplomatic shift on Gaza, BBC, 31/7/2025, https://www.bbc.com/news/articles/cly6rl6158no; Kali Robinson, What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?, site of Council on Foreign Relations (CFR), 12/7/2023, https://www.cfr.org/backgrounder/what-us-policy-israeli-palestinian-conflict; Robert Silverman, The Uncertain Future of Gaza, site of Geopolitical Intelligence Services (GIS), 12/5/2025, https://www.gisreportsonline.com/r/gaza-uncertain-future/; Javier Fernando Luchetti, Gaza 2023–2025: Israel, Hamas and the Shadow of the U.S., site of World and New World Journal, 7/7/2025, https://worldnewworld.com/page/content.php?no=5372; and Netanyahu: Israel to Take Military Control of All of Gaza, but 'We Don't Want to Keep It', The Times of Israel, 7/8/2025, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-israel-intends-to-capture-all-of-gaza-hand-it-over-to-non-pa-arab-forces/

[55] No. 147, United Nations and United States of America, Agreement regarding the Headquarters of the United Nations, signed at Lake Success on 26 June 1947, site of UN Treaties Collection, 21/11/1947, https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume%2011/volume-11-I-147-English.pdf

56 Will Israel Speed Up the Annexation of the West Bank in Response to Growing International Recognition of the Palestinian State, site of Emirates Policy Center (EPC), 29/8/2025, https://epc.ae/en/details/scenario/will-israel-speed-up-the-annexation-of-the-west-bank-in-response-to-growing-international-recognition-of-the-palestinian-state-; David M. Halbfinger, U.S. Ambassador Says Israel Has Right to Annex Parts of West Bank, *The New York Times*, 8/6/2019, https://www.nytimes.com/2019/06/08/world/middleeast/israel-west-bank-david-friedman.html; and Alex Winston and Amichai Stein, Hands-off approach: Israel to make its own decisions regarding West Bank, Huckabee tells 'Post', *The Jerusalem Post*, 21/8/2025, https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-864957

57 Andrew Kaczynski, Mike Huckabee once said that "there's really no such thing as a Palestinian," CNN, 12/11/2024, https://edition.cnn.com/2024/11/12/politics/video/mike-huckabee-trump-palestinian-israel-kfile-ebof-digvid

58 The White House (@The White House), X (Twitter), 29/9/2025, 9:51 p.m., https://x.com/WhiteHouse/status/1972736025597219278?s=20

59 النص الحرفي لوثيقة قمة شرم الشيخ بشأن غزة، **العربي الجديد**، 2025/10/14، في: https://edgs.co/irk74؛ وانظر: The Trump Declaration for Enduring Peace and Prosperity, The White House, 13/10/2025, https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2025/10/the-trump-declaration-for-enduring-peace-and-prosperity/

60 Israel and the Occupied Palestinian Territories in 2025: UK and international response, site of House of Commons Library, 18/11/2025, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10235/; Jennifer McKiernan, James Landale and Yang Tian, UK steps up action against Israel over Gaza offensive, BBC, 21/5/2025, https://www.bbc.com/news/articles/cy4kkl555w8o; Foreign, Commonwealth & Development Office, UK Government response to the situation in Gaza: policy summary, site of GOV.UK, 14/9/2025, https://www.gov.uk/government/publications/uk-government-response-to-the-situation-in-gaza-summary/uk-government-response-to-the-situation-in-gaza-policy-summary; and Lazar Berman, Smotrich vows new settlements, Ben Gvir expresses his 'contempt' as UK to sanction them, The Times of Israel, 10/6/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/smotrich-vows-new-settlements-ben-gvir-expresses-his-contempt-as-uk-sanctions-them/

61 Patrick Wintour, Labour MPs push for Foreign Office to recognise Palestinian statehood, *The Guardian*, 13/4/2025, https://www.theguardian.com/world/2025/apr/13/labour-mps-pressure-foreign-office-to-recognise-palestinian-statehood

62 حول تفاصيل هذه الجوانب، انظر: سناء حمودي، روسيا والحرب على غزة: تقاطع مصالح ودبلوماسية هادئة، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/3/5، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655283؛ ونتحدث هنا عن تاريخ علاقات روسيا مع حماس، العدو الرئيسي لإسرائيل في هذه الأيام، موقع ميدوز meduza، 2021/5/21، في: https://meduza.io/feature/2021/05/21/rasskazyvaem-ob-istorii-otnosheniy-rossii-s-hamas-glavnym-vragom-izrailya-v-poslednie-nedeli (باللغة الروسية)؛ وانظر:

Fiona Hill and Kevin Huggard, What is Russia's Role in the Israel-Gaza Crisis?, site of Brookings, 31/1/2024, https://www.brookings.edu/articles/what-is-russias-role-in-the-israel-gaza-crisis/; Guy Faulconbridge, Russia calls for international monitoring mission in Gaza, Reuters, 10/12/2023, https://www.reuters.com/world/russias-lavrov-hamas-attacks-do-not-justify-israels-punishment-palestinians-2023-12-10/; Ann Simmons, Putin Says Israel Has Right to Defend Itself, Calls for a Palestinian State, *The Wall Street Journal*, 13/10/2023, https://www.wsj.com/livecoverage/israel-hamas-war-gaza-strip/card/putin-says-israel-has-right-to-defend-itself-calls-for-a-palestinian-state-7PHZSOQidzOIOj3E2O7U; and UN News (@UN_News_Centre), X (Twitter), 27/10/2023, 10:47 p.m., https://x.com/UN_News_Centre/status/1717991362010792164

63 Georgy Poroskoun, Strategic Assessment: Russian Policy in the Middle East in the Context of the Struggle Against the West: Insights for Israel, INSS, 24/1/2026, https://www.inss.org.il/strategic_assessment/poroskoun/; Houthis agree to ensure safe passage for Chinese, Russian ships in Red Sea - report, The Times of Israel, 21/3/2024, https://www.timesofisrael.com/houthis-agree-to-ensure-safe-passage-for-chinese-russian-ships-in-red-sea-report/; Ivan Nechepurenko, Hamas leaders arrive in Moscow as the Kremlin attempts to showcase its clout., *The New York Times*, 27/10/2023, https://www.nytimes.com/2023/10/26/world/middleeast/hamas-russia-moscow.html; Hamas says Russian national Maxim Herkin to be prioritized in deal's 2nd stage, The Times of Israel, 3/2/2025, https://www.timesofisrael.com/hamas-says-russian-national-maxim-herkin-to-be-prioritized-in-deals-2nd-stage/; and Putin says Russia in contact with Israel and Iran, willing to mediate if asked, The Times of Israel, 18/10/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/putin-says-russia-in-contact-with-israel-and-iran-willing-to-mediate-if-asked/

64 Ksenia Svetlova, Israel's complicated but strategic relationship with Russia could strengthen with Trump in the White House, site of Chatham House, 21/3/2025, https://www.chathamhouse.org/2025/03/israels-complicated-strategic-relationship-russia-could-strengthen-trump-white-house

65 Stephen Blank, Russia's Role in the Gaza War, site of The Jerusalem Strategic Tribune, October 2023, https://jstribune.com/blank-russias-role-in-the-gaza-war; and Daniel Rakov, Reader's Response: Russia is a Marginal Player in the Gaza War, The Jerusalem Strategic Tribune, November 2023, https://www.jstribune.com/rakov-russia-is-a-marginal-player-in-the-gaza-war/

66 Shira Gross, China's Global Initiatives: Implications and Recommendations for Israel, INSS, 11/5/2025, https://www.inss.org.il/publication/china-world/

67 Maria Papageorgiou and Mohammad Eslami, The Israel-Palestine Conflict and China's Actorness in the Middle East: A Challenge to US Influence, *Georgetown Journal of International Affairs*, Walsh School of Foreign Service, Georgetown University, 28/10/2024, https://gjia.georgetown.edu/global-governance/the-israel-palestine-conflict-and-chinas-actorness-in-the-middle-east-a-challenge-to-us-influence/

68 Full text: China's position on resolving the Palestinian-Israeli conflict, site of China Global Television Network (CGTN), 30/11/2023, https://news.cgtn.com/news/2023-11-30/Full-text-China-s-position-on-resolving-Palestinian-Israeli-conflict-1p92MfzY3v2/index.html

69 Wang Yi on the Israeli-Palestinian conflict: The will of the people must not be defied, and the principle of justice must not be abandoned, site of Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 7/3/2025, https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbzhd/202503/t20250307_11570217.html

70 Berk Kutay Gokmen, China says continuation of conflict in Gaza not in interest of any party, Anadolu Agency, 21/5/2025, https://www.aa.com.tr/en/asia-pacific/china-says-continuation-of-conflict-in-gaza-not-in-interest-of-any-party/3575288

71 Maria Papageorgiou and Mohammad Eslami, The Israel-Palestine Conflict and China's Actorness in the Middle East: A Challenge to US Influence, *Georgetown Journal of International Affairs*, 28/10/2024; Simone McCarthy, China 'condemns' Israel as it looks to show itself as a potential peace broker, CNN, 16/6/2025, https://edition.cnn.com/2025/06/16/china/china-role-israel-iran-attack-intl-hnk; and China condemns US attacks on 3 nuclear sites in Iran, site of Global Times, 22/6/2025, https://www.globaltimes.cn/page/202506/1336719.shtml

72 General Assembly endorses New York Declaration on two-State solution between Israel and Palestine, UN News, 12/09/2025, https://news.un.org/en/story/2025/09/1165835

73 Japan's Position on the Peace in the Middle East, site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, 22/10/2025, https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/stance.html; Dylan O'Brien, Israel-Japan Relations Amid the Gaza War, site of *The Diplomat* magazine, 24/10/2025, https://thediplomat.com/2025/10/israel-japan-relations-amid-the-gaza-war; and Evangeline Cheng, CEAPAD and Japan's Cautious Approach to Palestine, *The Diplomat*, 11/8/2025, https://thediplomat.com/2025/08/ceapad-and-japans-cautious-approach-to-palestine

74 وليد عبد الحي، تأثير طوفان الأقصى على مؤشرات المكانة الدولية لـ"إسرائيل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/4/30، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_alAqsaFlood-Israel-IntStaInd_5-25.pdf

75 Laura Silver, Most people across 24 surveyed countries have negative views of Israel and Netanyahu, site of Pew Research Center, 3/6/2025, https://www.pewresearch.org/short-reads/2025/06/03/most-people-across-24-surveyed-countries-have-negative-views-of-israel-and-netanyahu/

76 Jon Henley, Public support for Israel in western Europe at lowest ever recorded by YouGov, *The Guardian*, 3/6/2025, https://www.theguardian.com/world/2025/jun/03/public-support-for-israel-in-western-europe-lowest-ever-recorded-yougov

77 Megan Brenan, Less Than Half in U.S. Now Sympathetic Toward Israelis, site of Gallup, 6/3/2025, https://news.gallup.com/poll/657404/less-half-sympathetic-toward-israelis.aspx; YouGov, Thinking about Israel and its attitude towards Britain and other European countries, site of YouGov, 13/6/2025, https://yougov.co.uk/topics/international/survey-results/daily/2025/06/13/0d5a9/1; and Net favourability towards Israel reaches new lows in key Western European countries, YouGov, 3/6/2025, https://ygo-assets-websites-editorial-emea.yougov.net/documents/Eurotrack_IsraelPalestineConflict_May25_w.pdf

78 Megan Brenan, 32% in U.S. Back Israel's Military Action in Gaza, a New Low, Gallup, 29/7/2025, https://news.gallup.com/poll/692948/u.s.-back-israel-military-action-gaza-new-low.aspx

79 Ibid.

80 حول تفاصيل إنشاء هذا التحالف الدولي الشعبي، انظر موقع هذا التحالف (أسطول الصمود العالمي) في:
With One Voice, the Whole World Stood With Palestine, site of Global Sumud Flotilla, https://globalsumudflotilla.org/missions/gsf-2025/overview/

81 Francesco Bortoletto, Gaza, Global Sumud Flotilla attempts to break the siege to bring humanitarian aid, site of Eunews, 25/8/2025, https://www.eunews.it/en/2025/08/25/gaza-global-sumud-flotilla-attempts-to-break-the-siege-to-bring-humanitarian-aid/

82 See Political stability – Country rankings in World, site of TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/; Political stability in MENA, TheGlobalEconomy.com, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/MENA/; and Global Data, site of Fragile States Index, https://fragilestatesindex.org/global-data/

83 Udi Dekel, International Recognition of a Palestinian State—Tsunami or Ripples?, INSS, 6/8/2025.

84 انظر التفاصيل في:
Settlements above the Law: BBC Eye investigates extremist settlers in the West Bank and speaks to the Palestinian families who have been forcibly expelled from their homes, BBC, 3/9/2024, https://www.bbc.com/mediacentre/2024/settlements-above-the-law-bbc-eye-investigates; Tovah Lazaroff, Growth rate of settlements plummets to all-time low, *The Jerusalem Post*, 5/9/2021, https://www.jpost.com/arab-israeli-conflict/growth-rate-of-settlements-plummets-to-all-time-low-678817; Settlements Data: Jerusalem, Peace Now, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem; and Population, Peace Now, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population

85 Martin Sherman, Into the Fray: Israel on the cusp of civil war, Israel Hayom, 8/6/2025, https://www.israelhayom.com/2025/06/08/into-the-fray-israel-on-the-cusp-of-civil-war/; and Ehud Olmert, Israel is closer to a civil war than ever before, *Haaretz*, 11/4/2025, https://www.haaretz.com/opinion/2025-04-11/ty-article-opinion/.premium/israel-is-closer-to-a-civil-war-than-ever-before/00000196-2497-d78d-a1de-3c9ff06b0000

86 Mared Gwyn Jones, Fact Check: Where do EU countries stand on ICC's arrest warrant for Netanyahu, Euronews, 3/12/2024, https://www.euronews.com/my-europe/2024/12/03/fact-check-where-do-eu-countries-stand-on-iccs-arrest-warrant-for-netanyahu

87 Netanyahu says he's on a 'historic and spiritual mission,' also feels a connection to vision of Greater Israel, The Times of Israel, 12/8/2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/netanyahu-says-hes-on-a-historic-and-spiritual-mission-endorses-vision-of-greater-israel/

88 See Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (New York: Henry Holt and Company, 1993), pp. 77–82 and 173.

The Palestine Strategic Report 2024-2025

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2024-2025

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2024–2025 الذي يصدر للمرة الرابعة عشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2025؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-069-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net